مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٠٥**

الخميس، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باسي	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد ياب
	الصين	السيد شانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

02-57838 (A)
0257838

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، أود بالنيابة عن أعضاء المجلس أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بسعادة السيد جون د. نيغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وإنني واثق من أنني أتكلم نيابة عن جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير نيغروبونتي عن عميق تقديرنا للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوكرانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدانمرك يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ساهوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) والسيد كيريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسيد لوج (الدانمرك) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد هادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتيحت لي هذه الفرصة كما طلبتم يا سيادة الرئيس لكي أقدم لمجلس الأمن إحاطة إعلامية عن آخر التطورات التي جرت في كوسوفو منذ آخر إحاطة إعلامية قدمها للمجلس السيد مايكل في ٣٠ تموز/يوليه.

وخلال تلك الفترة واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جهودها لإعلاء شأن سيادة القانون. وقد مضت قدما في إعداداتها من أجل الانتخابات البلدية التي ستجري في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وما برحت

تعمل على تهيئة الظروف المفضية إلى عودة الأقليات. وسوف أتناول الآن كل جانب من تلك الجوانب تباعا.

فيما يتعلق بجهود إعلاء شأن سيادة القانون أود أن أبدأ باستذكار جهود البعثة في هذا الصدد على مر الأسابيع القليلة الماضية. ففي الشهر الماضي أدت التحقيقات التي دامت لبعض الوقت إلى إصدار لوائح اتهام وإلى قيام شرطة البعثة بإلقاء القبض على عدة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو - بما في ذلك أشخاص بارزين فيه - بتهم على جرائم ارتكبت ضد ألبان كوسوفو في عام ١٩٩٩.

وبتاريخ ٨ آب/أغسطس أصدر المدعي العام الدولي لوائح اتهام بحق سبعة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو كانوا رهن الاحتجاز منذ إلقاء القبض عليهم بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه بتهم تتراوح بين الاحتجاز غير القانوني وإلحاق الأذى البدني الشديد بألبان كوسوفو في منطقة بيتش في عام ١٩٩٩.

بالإضافة إلى هذه الاتهامات، تم توجيه تهمة القتل إلى أحد المشتبه فيهم. ومن بين المتهمين داود هاراديناج، رئيس الأركان العامة في فيلق حماية كوسوفو وهو موقوف عن العمل، وشقيق راموش هاراديناج، قائد التحالف من أجل مستقبل كوسوفو.

وبعد عدة أيام، وُجهت إلى خمسة من المشتبه فيهم اتهامات إضافية، ولكن منفصلة، بتعريض السلامة العامة للخطر خلال حادث تم فيه تبادل إطلاق النار في تموز/يوليه ٢٠٠٠. ولقد شمل هذا الاتهام أيضا راموش هاراديناج. ولكن نظرا للطبيعة غير الخطيرة للاتهامات الموجهة إليه لم يتم اعتقال السيد هاراديناج. وهو قال إنه سيرد على الاتهامات الموجهة ضده في محكمة قانونية.

وفي ١١ آب/أغسطس اعتقلت شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رستم مصطفى، والمعروف أيضا باسم القائد ريمي، وهو ضابط كبير سابق في جيش تحرير كوسوفو، للاشتباه في أنه قد احتجز بشكل غير قانوني وعذب وقتل خمسة كوسوفيين ألبان في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وجاءت هذه التهمة نتيجة لتحقيق أسفر عن اعتقال ثلاثة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ولا يزال مصطفى محتجزا بعد أن أمر قاض دولي باحتجازه لمدة ٣٠ يوما إضافية في ١٣ آب/أغسطس.

ولقد حاولت شرطة بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو أثناء هذه الفترة، أي في ٨ آب/أغسطس، رغم عدم نجاحهما، أن تعتقل ميلان ايفانوفيتش، زعيم المجلس الوطني الصربي في متروفيتشا، بتهمة محاولة القتل أثناء المظاهرات العنيفة التي وقعت في ٨ نيسان/أبريل في متروفيتشا والتي جرح فيها ٢٢ من أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة. وفي ٢٠ آب/أغسطس طلبت بعثة الأمم المتحدة إلى وزارة الداخلية الصربية اتخاذ التدابير اللازمة لاعتقال السيد ايفانوفيتش، الذي لا يزال مطلق السراح، إذا تم العثور عليه في صربيا نفسها. وحسب فهمنا، طالب السيد ايفانوفيتش بضمانات معينة من بعثة الأمم المتحدة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بالتعامل القضائي مع قضيته كشرط لتسليم نفسه إلى القضاء الكوسوفي.

وقامت قوة كوسوفو بعدة اعتقالات بصفة مستقلة خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي ٨ آب/أغسطس اعتقلت قوة كوسوفو ١٩ ألبانيا كوسوفيا في منطقة غنشيلاني في إطار جهودها لمنع أنشطة المتطرفين المسلحين على الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبعد ثلاثة أيام تم الإفراج عن ١٧ منهم لعدم كفاية الأدلة.

وفي ١٢ آب/أغسطس اعتقلت قوة كوسوفو ثلاثة ألبان كوسوفيين في بريشتينا للاشتباه في أنهم يجندون ألباناً

كوسوفيين آخرين لأعمال مسلحة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي اليوم التالي تم اعتقال ثلاثة آخرين. وقالت قوة كوسوفو إن أغلب الأشخاص الذين يُعتقد بأنهم يسعون إلى تجنيد الآخرين لأية أنشطة مسلحة، أو تنظيمها، والتي تتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة سيتم الإبقاء عليهم في الحجز حتى تنتهي الانتخابات هناك، والمزمع إجراؤها في ١٥ أيلول/سبتمبر.

وفي أوائل آب/أغسطس اعتقلت قوة كوسوفو أيضا ثلاثة مواطنين جزائريين بتهمة تصوير منشآت تابعة للقوة في منطقة غنشيلاني. وبعد ذلك تم اعتقال اثنين آخرين في ١٦ آب/أغسطس. ولقد تم إبلاغ السفارة الجزائرية في بلغراد بأمر هذه الاعتقالات.

ولقد أعرب رئيس الوزراء رجب عن التأييد الكامل لأعمال قوة كوسوفو، وأعاد التأكيد على أنه لا يمكن التسامح حيال العنف في كوسوفو، أو ضد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ولكن ردة الفعل على الاعتقالات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة لأعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو جاءت، كما كان متوقعاً، أكثر سلبية. فلقد انطلق عدد من المظاهرات الجماهيرية المنظمة في مواقع مختلفة للاحتجاج على الاعتقالات. وتمت هذه المظاهرات بدون وقوع حوادث إلى حد كبير. ولكن إحدى هذه المظاهرات تحولت إلى مظاهرة عنيفة. ففي ديكاني، اضطرت شرطة بعثة الأمم المتحدة في ١٥ آب/أغسطس إلى تفريق حوالي ١٥٠ متظاهرا باستخدام الغاز المسيل للدموع ووقع عدد من الإصابات بين أفراد شرطة البعثة والمتظاهرين على حد سواء. وعلى الفور تكلم الرئيس روغوفا معارضا بصراحة هذا العنف الممارس ضد المجتمع الدولي، واستخدم نفوذه لتهدئة الموقف.

ولقد أظهر السيد رجب مشاعر بعض الأوساط الألبانية الكوسوفوية في بيان أصدره في ١٩ آب/أغسطس، دعا فيه بعثة الأمم المتحدة إلى وقف الاعتقالات، ووصف المعتقلين، أو المتهمين، بأنهم ”سجناء سياسيون ورهائن للعملية السياسية“. وشكك البيان أيضا في أن تكون لبعثة الأمم المتحدة سلطة على الجرائم المرتكبة قبل إنشائها في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

كذلك قامت الطائفة الصربية الكوسوفية في كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصف الاتهام الموجه إلى ميلان ايفانوفيتش بأنه ذو طابع سياسي، وكانت هناك احتجاجات في الجزء الشمالي من متروفيتشا.

ولقد عملت بعثة الأمم المتحدة على تهدئة المشاعر ودحض فكرة أنها تستهدف عن قصد الهياكل السابقة لجيش تحرير كوسوفو. وأصدرت البعثة بيانا مدروسا، ركزت فيه على التزامها بسيادة القانون. وأطلعت البعثة أيضا ممثلي الدول الأعضاء في بريشتينا على الأمر. ولقد صدرت بعد ذلك بيانات تأييد للبعثة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي.

وقام النائب الأول للممثل الخاص للأمين العام، السيد تشارلز بريشو، ومعه قائد قوة كوسوفو، الفريق فالينتين، بشرح تفاصيل الاعتقالات لرئيس الوزراء رجب، ولرئيس مجلس كوسوفو نشأت داتشي، ولأعضاء ائتلاف عودة صرب كوسوفو. وخلال هذه المناقشات، أكدت بعثة الأمم المتحدة على استقلال القضاء في كوسوفو، والذي يملك سلطة كاملة للبت في الجرائم المرتكبة قبل اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومنذ ذلك الحين خفتت ردة فعل زعماء ووسائل إعلام ألبان كوسوفو. ودعا رئيس الوزراء رجب إلى الوقف الفوري للاحتجاجات الموجهة ضد المجتمع الدولي، ملمحا

إلى أن الرد ينبغي أن يكون مؤسسياً بدلا من أن يكون على شكل مظاهرات في الشوارع، وفي اجتماع مع السيد شتاينر في ١ أيلول/سبتمبر، أعاد التأكيد على التزام الحكومة بمواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة.

وتكلم أيضا زعيم حزب كوسوفو الديمقراطي، هاشم تاشي، ضد استخدام العنف، وأعلن أن الحصانة لا تنطبق تلقائيا على كل من شاركوا في الحرب. وكما كان متوقعاً، أدان رئيس فيلق حماية كوسوفو، السيد تشيكو، الاعتقالات التي تمت لأعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو والفيلق، ولكنه دعا أيضا إلى انتهاج النقاش والمناقشة السلمية سبيلا للتقدم. والاحتجاجات التي استمرت - وشارك فيها بضع مئات من المتظاهرين - تمت السيطرة عليها تماما.

وأود أن أعود الآن إلى التطورات التي استجدت في مجالات أخرى ذات أولوية، بما في ذلك بناء مؤسسات ديمقراطية عاملة والإعداد للانتخابات البلدية القادمة.

في ٨ آب/أغسطس، عقد السيد شتاينر اجتماعا مع فريق خاص، برئاسة خبير في القانون الدولي، من أجل النظر في احتجاجات صرب كوسوفو على مشروع قانون التعليم العالي الذي اعتمده المجلس في تموز/يوليه. وقد كانت هذه المرة هي الأولى التي تم اللجوء فيها إلى هذه الآلية المنصوص عليها في الإطار الدستوري لحماية حقوق طوائف الأقليات. وفي ٩ آب/أغسطس أوصى الفريق الخاص بإعطاء ترخيص لجامعة ميتروفيتشا الشمالية وحث طائفة الصرب في كوسوفو على اتخاذ تدابير للعمل على دمج المنشأة في هيكل موحد للتعليم. وستقدم هذه التوصيات إلى الجمعية للنظر فيها حينما تعود للانعقاد بعد فترة الراحة الصيفية.

وقد تواصل العمل في مجال إنشاء هيئة موظفين حكوميين. ووافقت لجنة تعيين كبار الموظفين على تعيين أمناء دائمين لخمس من الوزارات البالغ عددها ١١ وزارة. وتبذل جهود الآن لاستكمال التعيين في هذه المناصب الهامة.

وقد تقدم حتى الآن سبعون ألف شخص للحصول على معاش تقاعدي وبدأ ٠٠٠ ٢١ شخص من مختلف الطوائف استلام معاشات تقاعدية أساسية وذلك بعد نشر السيد شتاينر القانون بشأن المعاشات الأساسية بعد موافقة برلمان كوسوفو عليه في نهاية حزيران/يونيه.

وبالانتقال إلى الانتخابات البلدية، تجري الاستعدادات لها بسلاسة. وقد تمت عملية خدمة الناخبين في ٢٣ آب/أغسطس وهي عملية تحديث قائمة الناخبين. وبحلول ذلك التاريخ، تم تسجيل ٤٠٠ ٣ ناخب جديد في صربيا الكبرى وفي الجبل الأسود. وعلى الرغم من أن هذا الرقم قد يبدو منخفضا، إلا أن ذلك يرجع جزئياً إلى أنه في انتخابات الجمعية العام الماضي سجل ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٤ شخص أسماءهم للانتخاب شخصيا من خارج كوسوفو. ومن الجوانب المهمة لعملية خدمة الناخبين هذا العام تحويل المسؤوليات الانتخابية إلى المؤسسات المحلية. وقد جرى توسيع دور لجان الانتخابات البلدية واتخذت هذه اللجان زمام القيادة في تنفيذ أنشطة خدمة الناخبين.

واعتباراً من نهاية آب/ أغسطس، قبلت اللجنة المركزية للانتخابات ٥٠٠ مرشح من إجمالي ٥٠٠ ٥ مرشح من جميع الطوائف، ومن المقرر إنهاء إجراءات قبول المرشحين المتبقين بحلول نهاية هذا الأسبوع. ويأتي المرشحون من مجموعة واسعة من الكيانات السياسية من ضمنها ٢٥ حزبا سياسيا و ٢٣ من مبادرات المواطنين وتسع مرشحين مستقلين وتحالف واحد. ومن هذه الكيانات هناك ٢١ من ألبان كوسوفو و ٢٦ من صرب كوسوفو وخمسة من جماعة روما أو من مصر أو أشكال، وخمسة من البشناق أو إوران، وواحد من الطائفة التركية في كوسوفو.

ومن المقرر أن تبدأ الحملة الانتخابية في ١٠ أيلول/ سبتمبر. وعلى الرغم من الاختلافات في الرأي حول إلقاء القبض مؤخرا على بعض الأشخاص، فقد دعا قادة سياسيون من جميع الطوائف إلى أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وأن تتم في جو يتحلى بالسلام والهدوء.

وقد طلبت السلطات الصربية تمكين صرب كوسوفو الذين يعيشون في كوسوفو من التصويت في الانتخابات الرئاسية الصربية المزمع إجراؤها في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وكما كان الحال في الانتخابات الفيدرالية والصربية في أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على التوالي ، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لن تقف في طريق ممارسة صرب كوسوفو حقهم في التصويت.

وأود الآن أن أنتقل إلى موضوع الأشخاص المشردين داخلياً. ففي آب/أغسطس أعد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لأول زيارة اطلاع على ما يجري في مدينة بريشتينا، كما تسمى هذه الزيارات، لصرب كوسوفو المشردين في داخل صربيا الكبرى. وقد قوبلت المجموعة باستقبال حار من نائب رئيس المجلس البلدي لبريشتينا وهو من ألبان كوسوفو ومن آخرين. وهناك خطط للقيام بمثل هذه الزيارات إلى بريشتينا بصورة دورية.

وقد شهدت منطقة غنيلين زيادة كبيرة في العودة التلقائية أثناء الصيف. وبينما نحن نرحب بالعودة إلا أن العودة غير المنظمة يمكن أن تؤدي إلى عواقب سيئة. وقد حدث ذلك للأسف في كلوكوت ، في منطقة غنلين، بعد يوم واحد من الإحاطة الإعلامية للسيد شتاينر للمجلس في نهاية تموز/يوليه. وفي ٣١ تموز/يوليه وقعت سلسة من خمسة انفجارات في منطقة معظم سكانها من صرب كوسوفو وأصيب من جرائها جنود من قوات كوسوفو. وقد استحدثت البعثة صندوقاً لدعم مشاريع تحسين العلاقات فيما بين الأعراق في القرى المتأثرة، وهي تعمل على وضع آلية للتعامل مع العائدين تلقائيا بصورة أكثر فعالية.

وفي هذا السياق، أثارت القلق تصريحات من صرب كوسوفو المشردين داخلياً بأنهم يخططون لاعتراض نقاط العبور الواقعة على خط الحدود الإداري مع كوسوفو في وقت لاحق من هذا الشهر ما لم يسمح لهم بالعودة الجماعية. وعلى الرغم من إمكانية فهم نفاد صبر المشردين داخلياً نظراً للوضع الحالي الدقيق للعلاقات فيما بين الأعراق فإن أي إجراء كهذا من شأنه أن يكون له تأثير مضاد ومن شأنه أن يضر بعملية العودة.

لا يمكن أن توجد عودة مصطنعة. فسياسة البعثة فيما يتعلق بالعودة قائمة على حق عودة الأشخاص بصورة منظمة بحيث يمكن أن تصير مستدامة. ولكن هذا يتطلب إعداداً جيداً في الميدان لضمان وجود البنية التحتية المادية – بمعنى المنازل والعمالة والحصول على الخدمات العامة – لراحة العائدين. ويتطلب الأمر أيضا التعامل الحذر في العلاقات مع طوائف ألبان كوسوفو المجاورة وذلك لتقليل احتمالات حدوث اضطرابات أمنية بسبب العودة.

وتدل أعمال الشغب في كلوكوت على مدى هشاشة عملية الوساطة وبناء الثقة، وتبرز أيضا أهمية الحوار فيما بين الطوائف. وقد وقعت عدة أحداث أخرى ضد صرب كوسوفو أثناء الفترة قيد الاستعراض أدت أيضا إلى إثارة القلق. وفي ٢٩ آب/أغسطس أبلغ بعض قاطعي الأخشاب الصرب في منطقة بيك أنهم تعرضوا للهجوم ولإطلاق النار من قبل رجال مسلحين مجهولي الهوية. وقد تعاملت معهم شرطة البعثة وأفراد دائرة شرطة كوسوفو لكنهم اضطروا إلى طلب تعزيزات من قوة كوسوفو حينما تصاعد الموقف وتواصل إطلاق النار. ويُشتبه في أن الحدث الذي وقع كان جزءاً من الاعتراضات الجارية في المنطقة من

ألبان كوسوفو بسبب كمية الخشب التي يجمعها صرب كوسوفو.

والافتقار إلى الأموال هو أحد أكبر عوائق تنفيذ المشاريع المتعلقة بالعودة. ولكي نتصدى لهذا الموقف، أجرت البعثة اتصالات مكثفة مع الجهات المانحة في كوسوفو خلال الشهر الماضي واصطحبت ممثلين من البلدان والمنظمات المانحة في زيارة إلى مواقع العودة المحتملة.

وأود أن أقول كلمة عن العلاقات مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. تواصل البعثة إجراء مناقشات مع سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للتوصل إلى أساليب عملية للتصدي لمصادر قلق مزارعي كوسوفو في مناطق الحدود. وقد تم التوصل إلى قرار من حيث المبدأ بفتح نقطتي عبور حدود جديدتين يمكن للمزارعين استخدامهما للوصول إلى الأراضي المتأثرة على أساس وثائق سفر من البعثة. وما زالت المناقشات جارية بشأن تحديد موقعي هاتين النقطتين الجديدتين.

وبالانتقال الآن إلى وضع الطاقة في كوسوفو، يتذكر أعضاء المجلس الإضراب المشؤوم الذي أدى إلى إلحاق خسائر كبيرة بمحطة توليد الطاقة في أوبليك بالقرب من بريشتينا في تموز/يوليه. ومنذ ذلك الحين، كشفت التحريات أن مدى الضرر راجع إلى الإهمال في إدارة الموقع ولدى البدء في القيام بإصلاحات واسعة النطاق في الجزء الذي أصابه الضرر من المحطة، عين السيد شتاينر خبيراً دولياً لإدارة الحالة. ويتمثل القصد من تعيين مدير إداري مؤقت في نزع الصبغة السياسية عن هذه المسألة والتركيز على المسائل العملية التي يلزم التصدي لها.

ومن دواعي الأسف مرة ثانية أن الضرر الذي وقع معناه أن تواجه كوسوفو حالات عجز حادة في الطاقة ونحن نشرف على الشتاء. وقد مكنت الاستجابة السريعة من جانب المانحين، والتي استكملتها ميزانية كوسوفو الموحدة، من البدء في إجراء إصلاحات على جزء من المرفق، يُرجى أن تُنجز بحلول بداية كانون الأول/ديسمبر. بيد أنه لا يمكن تشغيل جزء آخر من المحطة حتى يحل صيف العام القادم على أقرب تقدير. وتأخذ الحكومة باستراتيجية ترمي إلى خفض الاستهلاك العام والتشجيع على حفظ الطاقة من خلال حملة للاقتصاد في استهلاكها.

وختاماً، كما حاولت أن أبين في هذه الإحاطة الإعلامية، حدث شيء من التوتر على مدى الشهر الماضي نتيجة لما وقع من اعتقالات. وترى البعثة أن قيادة كوسوفو الألبانية تتفهم الآن بشكل أفضل أن تلك الاعتقالات تمت نتيجة لتحقيقات مطولة اضطُلع بها وفقاً لإجراءات قضائية راسخة، وتمت بغضّ النظر عن الانتماء العرقي أو السياسي. يضاف إلى ذلك أن رئيس الوزراء ريكسهيي قد أكد للبعثة استمرار القيادة في تأييدها للنهج الحازم الذي تتخذه البعثة وقوة كوسوفو في الجهود التي تبذلانها لبسط سيادة القانون. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لبيانات التأييد التي أصدرها أعضاء المجلس والاتحاد الأوروبي، والتي وجدتها البعثة بالغة الفائدة. وستواصل البعثة الاعتماد على دعم المجلس في جهودها المبذولة لتوطيد سيادة القانون في كوسوفو.

وستواجه المؤسسات المؤقتة لدى عودتها من عطلة الصيف قائمة رهيبة من المهام التي يلزم إنجازها، منها مواجهة حالة الطاقة، والانتهاء من تعيين مرشحين للاضطلاع بوظائف الخدمة المدنية الهامة، وإصدار التشريعات بشأن طائفة عريضة من المسائل الأخرى. ونتطلع إلى مشاركتها المثمرة في تناول تلك المسائل بالتعاون مع البعثة. وفي الوقت ذاته، سوف تتطلع البعثة مع اقتراب الحملة الانتخابية إلى الممثلين المنتخبين لكفالة خلو الأعمال التحضيرية للجولة

الثانية من الانتخابات البلدية من العنف وإجرائها في جو يتسم بالاشتمال والتسامح.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفد الكاميرون أن يعرب عن عظيم تقديره للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، للإحاطة الإعلامية البالغة الفائدة التي قدمها عن آخر تطورات الحالة في كوسوفو. وقد تابعنا بيانه بمزيد الاهتمام.

وقد أكد وفدي عندما تكلم في الجلسة المتعلقة بكوسوفو يوم ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ ضرورة استثمار جميع البوادر الإيجابية التي انبثقت عن تقرير الأمين العام (S/2002/779) من أجل تعزيز الخطوط العريضة التي ما زالت هشة لعملية استئناف الأنشطة الطبيعية في كوسوفو من جديد. وأشرنا آنذاك إلى أنه ينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز الأمن، ونزع سلاح كافة الجماعات المسلحة وتشجيع جميع الأقليات على العودة. ونلاحظ اليوم أن تنفيذ تلك الأولويات في سبيله بالفعل إلى أن يؤتي ثماره بفضل تفاني الرجال والنساء الذين يسهرون على شؤون كوسوفو.

وقد رأينا أيضاً أن قدراً ملحوظاً من التقدم قد أحرز في توطيد سيادة القانون في أنحاء إقليم كوسوفو في المعركة ضد انعدام الأمن وضد الجريمة بكل أشكالها. ويدعم وفدي خطة التعاون الإقليمي على مكافحة الجريمة المنظمة، بيد أنها لا يمكن أن تحقق النتائج المرجوة ما لم تستجب دوائر الشرطة والقضاء الجاري إنشاؤها أو إعادة تشكيلها حالياً على نحو إيجابي للآمال المعقودة عليها. وتشير الحالة في هذا الصدد إلى مستقبل مبشر بالخير، رغم أنها ما زالت تستدعي من الوجهة القضائية زيادة التعاون فيما بين جميع العناصر الاجتماعية السياسية، فضلاً عن السلطات على الصعيد دون الإقليمي.

وقد أنبأنا السيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بأنه يرى أن الوقت قد حان في إطار المرحلة الجديدة من عملية الأمم المتحدة لنقل السلطة في كوسوفو تدريجياً إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، دون إصدار حكم مسبق على الوضع السياسي للمقاطعة في المستقبل. ونعرب له عن تأييدنا، كما فعل أعضاء المجلس الآخرون. ونؤكد الآن مجدداً ذلك التأييد، ونناشد السلطات في كوسوفو أن تراعي ولايتها بكل دقة، على النحو الذي يحدده الإطار الدستوري. فتلك هي الطريقة الوحيدة لإحراز تقدم متناغم في هذه العملية وفقاً للبرنامج الموضوع.

ولن يُكتب لكوسوفو البقاء ما لم تكن مقاطعة تخضع لسيادة القانون. ويجدر بنا أن ندين بأقصى قوة الحوادث الأخيرة، التي أدت إلى إصدار السلطات في كوسوفو بيانات يؤسف لها. ويلزم تعزيز عملية مولد كوسوفو من جديد، بتوجيه من الأمم المتحدة، على نحو ديمقراطي ومتعدد الأعراق وتقديم العون الكامل لها. ومن المؤكد أن العودة إلى الأوضاع الطبيعية في كوسوفو ستكون عملية طويلة الأمد، يلزم فيها التحلي بفضائل الصبر والمثابرة، وفوق كل شيء التحلي باللباقة، من أجل ضم كوسوفو إلى أسرة البلقان العظيمة، وتطهيرها من شياطينها القديمة المتمثلة في الكراهية والعنف والحرب.

وللوصول إلى تلك المرحلة النهائية، لابد لنا من المرور خلال مراحل أخرى وسطى حاسمة. وإحدى تلك المراحل هي تنظيم الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونعرب عن تقديرنا للعملية التي أقامتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو بهدف التمكين من المشاركة في تلك الانتخابات على نطاق واسع، بما في ذلك مشاركة الناخبين المقيمين خارج كوسوفو، وكل هذا بروح من النظام والشفافية.

ولا يمكن لوفدي في هذه المرحلة أن يوافق على أي فكرة من شأنها إعاقة الأعمال الجاري القيام بها في دأب لإحلال المصالحة فيما بين جميع أبناء كوسوفو. ويناشد وفد الكاميرون جميع القطاعات الاجتماعية السياسية أن تشارك في هذه المرحلة الانتخابية الثالثة دون شروط. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن وفدي يحيط علماً بالدعوة التي وجهها السيد شتاينر إلى أعضاء مجلس الأمن للمشاركة على أرض الواقع في الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ونرى أن بسط سلطة البعثة في كافة أنحاء إقليم كوسوفو واحترام سيادة القانون جانبان جديران بإيلاء اهتمام خاص لهما في الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تلك المقاطعة في المستقبل. فنجاح بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو يتوقف أكثر من أي وقت مضى على التعاون، التعاون فيما بين جميع العناصر الاجتماعية السياسية في كوسوفو، والتعاون من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والتعاون من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك التعاون من الوجهة المالية.

وختاماً، يعرب وفدي مجدداً عن تقديره وتشجيعه لجميع المنظمات الدولية ولعناصر البعثة التي تعمل يوماً بعد يوم في الميدان من أجل إحلال السلام الحقيقي في ربوع كوسوفو.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نراكم، سيدي وزير خارجية بلغاريا، في مقعد الرئاسة. ونحن ممتنون لوفدكم على اتخاذ المبادرة بعقد جلسة اليوم لدراسة مشكلة كوسوفو بعمق. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية المفصلة.

وكما جرى توضيح في الإحاطة الإعلامية، فإن الوضع في كوسوفو وحولها ما فتئ صعبا جدا ويتطلب أن يعطيه المجتمع الدولي العناية المستمرة وأن يُظهر مشاركته الفعالة فيه. ونلاحظ مع الارتياح النجاح الذي حققته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادة مايكل شتاينر لإرساء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت في الإقليم، ولحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعلقة، ولإرساء حوار مع تحالف العائدين من الصرب، ولتطوير التعاون مع حكومة بلغراد.

ومع ذلك، لا يزال أمام السلطات المحلية طريق طويل قبل أن نبدأ التحدث بجدية عن تعزيز الأعمال اليومية لمؤسسات كوسوفو للحكم الذاتي وعن مبدأ تعدد الأعراق. وتبقى هناك حقيقة أنه ما زالت هناك حالات متفرقة لأشخاص لا يقيمون وزنا لمصالح الأقليات مما قد يتسبب بتأثير سلبي على مستوى مشاركة الأقليات في الانتخابات البلدية المقبلة. وإذا ما حدث ذلك فلن يكون لدينا التوازن اللازم لإيجاد الظروف التي تزيد من تطبيع الحياة اليومية في كوسوفو.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الأعراق، فإن الوضع يدعو إلى الجزع فعلا. والجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتهيئة الظروف المؤاتية لعودة الأقليات لم تسفر عن نتائج هامة حتى الآن. وقد أشار السيد العنابي إلى مدى حساسية هذه المشكلة. وفي الحقيقة حسب تقديرات منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بأعمال العنف التي يحركها الانتماء العرقي، فإن منطقة جنوب شرقي كوسوفو وبالأخص منطقة كلوكوت هي من أكثر المناطق صعوبة. ووفقا لتقارير منظمة حلف شمال الأطلسي من بروكسل، لا يزال هناك حالات ترويع ومحاولات لغرس الخوف في صفوف الصربيين. وتستمر هناك الانفجارات وحرق البيوت. ومن الواضح أن أعمالا

كهذه بما في ذلك الأمثلة التي أوردها السيد العنابي ترمي إلى طرد الصرب من الإقليم. وهذا طبعا أمر لا يمكن احتماله.

إننا نؤيد تماما جهود السيد مايكل شتاينر لتعزيز حكم القانون في كوسوفو. ومع ذلك فمن الواضح تماما أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ما فتئت تواجه عدة صعوبات خطيرة في هذا المجال. ونعتقد أن المشكلة الرئيسية هي المقاومة المتعمدة لفئة إجرامية من المجتمع وخاصة المقاتلين السابقين في جيش تحرير كوسوفو وأعضاء من فئات وطنية متطرفة أخرى. والحقيقة أن تلك الجماعات لديها ممثلون في هياكل كوسوفو الحكومية. وتلك الجماعات على وجه الخصوص هي التي حرضت على أعمال الشغب في بريشتينا وعدد من الأماكن الأخرى من خلال الاحتجاج على أعمال شرعية قامت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وشرطة قوة كوسوفو لاعتقال قادة جيش تحرير كوسوفو السابقين والناس الذين اقترفوا جرائم خطيرة.

ونعتقد أنه وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تواصل اتخاذ خطوات نشطة لاستعادة النظام في الإقليم ولإحلال القانون والنظام. وفي ذلك الصدد يجب على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تحمي موظفيها بدون وهن من جميع أشكال الدس وأن تحبط أية محاولة للنيل منهم بما في ذلك المحاولات المدفوعة سياسيا. ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يساعد في إيجاد الجو السياسي المؤاتي وأن يوقف أية هجمات على الموظفين الدوليين الذين يقومون بالأعمال المنوطة بهم. والمحاولات التي تقوم بها مؤسسات حكومة كوسوفو الذاتية للتشكيك في جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة للقضاء على الجريمة والتطرف غير مقبولة أيضا. وفي الحقيقة فقد ذكر ممثل الكاميرون هذه النقطة واتفق مع موقفه هذا بشأن الحاجة للتنديد بمحاولات كهذه.

إن مسألة متروفيتشا ما فتئت تشكل مشكلة حادة. ونحن مقتنعون بأنه يتوجب علينا استعمال طرق سياسية بحتة لحل هذه المسألة بالتعاون الوثيق مع بلغراد وبدون أي استعمال للقوة أو الإكراه. والوضع في متروفيتشا حساس جدا. ومن الأهمية بمكان أن يعمل التواجد الدولي بطريقة مسؤولة جدا وأن يتجنب أية أعمال طائشة أو غير مدروسة.

وهناك مشكلة أخرى غير محلولة وهي ترسيم الحدود بين يوغوسلافيا ومقدونيا وفقا للاتفاقية المعقودة بين بلغراد وسكوبيا. إن ترسيم الحدود في منطقة كوسوفو لن يكون ممكنا إلا من خلال المشاركة المباشرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومرة أخرى ندعو إلى الإسراع في البدء بالعمل الهام الذي يجب الاضطلاع به في هذا الصدد. فهذه مسألة هامة تحتاج إلى حل وقد تأخرت بشكل لا مبرر له.

وفي معرض الكلام في هذه القاعة في نيسان/أبريل الماضي، فقد دعا مايكل شتاينر ورئيس مركز التنسيق بين كوسوفو وميتوهيا التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/صربيا السيد كوفيك أعضاء مجلس الأمن لزيارة كوسوفو كي يتسنى لهم معرفة الوضع على الأرض وتقييم التقدم الحاصل. ونعتقد أن زيارة كهذه من شأنها أن تكون ملائمة وقد يمكن حدوثها في تشرين الثاني/نوفمبر بعد إجراء الانتخابات البلدية. وطبيعي أن البعثة سوف تزور أيضا بلغراد لإجراء اتصالات مع قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونعتقد أن إرسال بعثة من مجلس الأمن من شأنه أن يمكّن مجددا من إظهار التأييد القوي لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن شأن بعثة كهذه أن تساعد في التأكيد على التزام المجتمع الدولي بتسوية شاملة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلادي.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشيد بكم، سيدي، على إشرافكم شخصيا على عملنا الخاص بكوسوفو اليوم. وأود أيضا أن أشكر هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة تماما عن الوضع في كوسوفو.

كما أخبرنا السيد العنابي ونحن على بعد أسابيع قليلة من إجراء الانتخابات البلدية في كوسوفو نجد أنفسنا مرة أخرى على مفرق طرق. فهذه الانتخابات سوف تقدم بلا شك اختبارا جديدا للمصالحة بين الأعراق في كوسوفو. ولكن كما أخبرنا السيد العنابي أيضا، ظهر بعض التوتر عشية حدوث عدة اعتقالات في الأسابيع الأخيرة. ونرى من ذلك أنه ما زال يترتب علينا إنجاز أعمال هامة في المستقبل القريب وأنه ما زالت هناك عقبات يجب التغلب عليها.

إن فرنسا تؤيد البيان الذي أدلى به الرئيس الدانمركي للاتحاد الأوروبي. وأود لذلك أن أركز باختصار على نقطتين.

الأولى، فيما يتعلق بالأوجه الهامة لحقوق الإنسان، والأمن، ومحاربة الإجرام المنظم وما إلى ذلك مما شمله السيد العنابي، فإن الرسالة من كامل مجلس الأمن يجب أن تكون تأييدا جماعيا لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والممثل الخاص مايكل شتاينر. فإنهم ينفذون سياسة فعالة في إعادة حكم القانون، ومحاربة الجريمة، وكما بيّن السفير لافروف من فوره محاربة الحوادث التي تقع بين مختلف الأعراق والأعمال التي تُتخذ ضد أعضاء المجموعات العرقية الأخرى. ولا بد من تقديم الدعم الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذا المجال.

ونعرب عن امتناننا للسيد العنابي على توضيحه لنا أنه يوجد في صفوف السلطات الكوسوفية قدر أكبر من التفهم لإجراءات البعثة الرامية إلى استعادة سيادة القانون. وتبقى الحقيقة أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن الأسف للبيان الذي صدر عن حكومة كوسوفو في هذا الصدد في ١٩ آب/أغسطس. غير أنني أدرك أن الأمور تتحسن وأن إجراءات البعثة تحظى بتفهم أكبر اليوم.

إجراءات البعثة الرامية إلى استعادة سيادة القانون تشمل كل الطوائف. والدعم الذي نقدمه لأنشطة البعثة في هذا الصدد ينطبق على أعمال الجانبين. ومن المهم أن نؤكد ذلك اليوم.

النقطة الثانية تتعلق بالانتخابات التي ستكون اختبارا مهما في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر. لقد سرنا أن نسمع من السيد العنابي أن التحضيرات تجري على قدم وساق، وأن ناخبين كثيرين سجلوا أسماءهم، من مختلف الانتماءات الطائفية، وأن عديدين أعلنوا ترشيحاتهم. وقد أهابت السلطات الصربية بالطائفة الصربية أن تشارك مشاركة تامة في الانتخابات. وهذا شيء طيب جدا بالطبع. وإن المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، سيتابع سير الانتخابات عن كثب. وهذا سيكون بالنسبة لنا اختبارا آخر في استعادة الحالة الطبيعية في كوسوفو.

اسمحوا لي أن اختتم بالتنويه باختصار بالالتزام الملموس لبلدي تجاه بعثة كوسوفو وقوة كوسوفو. وإن الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية سيزور كوسوفو في ٧ أيلول/سبتمبر، بعد أن يزور في اليوم السابق البوسنة والهرسك المجاورة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلدي.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يسعدنا ويشرفنا أن نراكم، السيد الرئيس، تتولون رئاسة هذا

الاجتماع. فهذا يؤكد الأهمية التي تعلقها بلغاريا على مسألة كوسوفو.

ونود أن نعرب عن الشكر للسيد العنابي، الأمين العام المساعد، على المعلومات الجديدة المفيدة التي وافانا بها عن الحالة في كوسوفو. لقد أصاب في تسليطه الأضواء على ردود الفعل السلبية على الاعتقالات الأخيرة لأفراد جيش تحرير كوسوفو السابقين والمحاولة التي لم تنجح لاعتقال ميلان إفانوفيتش. إننا ندين ردود الفعل السلبية هذه ونرحب بالجهود المبذولة لتهدئة الحالة وندعمها.

الإيحاء بوجود دوافع سياسية وراء إجراءات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة)، وتنظيم احتجاجات ضدها لا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار فقط؛ إنه يشكل تحديا مباشرا لسلطة البعثة في إنفاذ حكم القانون في كوسوفو. وهذا الأمر يدعو إلى شديد القلق، لا سيما وأن بسط حكم القانون يشكل محور أي عملية حفظ سلام. ولما كان بسط حكم القانون قد اعتبر أحد معايير تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإنه أصبح شرطا حاسما لتأهيل مجتمع كوسوفو ومؤسساتها للشروع في عملية تقرير المركز القانوني النهائي للإقليم.

إن وثيقة المعايير التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، واضحة فيما ينطوي عليه حكم القانون. والمبادئ الإرشادية التي تحدد ما ينبغي إنجازه في ظل سيادة القانون تبين بالتفصيل فائدة عملية تحديد المعايير بوصفها مقياس التقدم المحرز وخارطة الطريق إلى الأمام.

في الاجتماع الأخير المكرس لكوسوفو ذكرنا أن عملية المعايير يظهر أنها ساهمت بالفعل في تحقيق تقدم ملموس في عدد من المجالات الحرجة، مثل مؤسسات الحكومة المسؤولة، والقانون والنظام، وعودة المشردين والمصالحة. غير أننا ذكرنا أيضا أنه ما زال ينبغي عمل الكثير لاستعادة الأمن والاستقرار والتقدم إلى المقاطعة، وأن التصور بقيام مجتمع متعدد الطوائف يشمل الجميع ما زال بعيد المنال. وفي هذا الصدد نرجو ألا يدفع رد الفعل السلبي على الاعتقالات بكوسوفو في اتجاه معاكس، بعيدا عن الرؤية التي تصورها السيد شتاينر للمقاطعة. إننا ندعو زعماء كوسوفو إلى الاضطلاع بدورهم في تقوية احترام حكم القانون وسلطة البعثة في كوسوفو.

ما دام مجلس الأمن يناقش بانتظام مسألة كوسوفو، فإننا نشجع على التأمل العميق في المعايير وتحليلها للتعرف على الاتجاهات البارزة والمخاطر التي قد تظهر. أما الإجراءات التوكيدية والوقائية فيمكن اتخاذها عند الحاجة. والحالة غير المطمئنة في متروفيتشا وأجزاء أخرى من كوسوفو، ومشكلة الطاقة المستفحلة مسألتان تبعثان على الشعور بقلق خاص. ونلاحظ من إحاطة السيد العنابي الإعلامية التهديد الماثل في الأفق من قيام المشردين من الطائفة الصربية بغلق نقاط العبور على حدود كوسوفو الإدارية. فهذا قد يقوض برنامج العودة والجهود الرامية إلى إدماج الصرب والأقليات الأخرى في مجتمع كوسوفو. إننا نحث البعثة وبلغراد وزعماء كوسوفو على بذل قصارى جهدهم لحسم هذه المشاكل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سنغافورة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإلي.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بكم، معالي وزير الخارجية باسي، في مجلس الأمن، وأن أعرب عن تقديرنا لكم على ترؤسكم هذا الاجتماع. كما أود أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى الفئات الرئيسية الثلاث من المسائل التي أثارها السيد العنابي، لأنها جميعها مهمة في هذه المرحلة من تطور كوسوفو.

الأولى هي مسألة حكم القانون. لقد دأبنا منذ وقت بعيد على الدعوة إلى دعم جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (البعثة) لتقوية حكم القانون. ونؤمن بأن هذا المسعى مشروع أساسي يجب تحقيقه. ونؤمن بأن تصرفات البعثة في الاعتقالات الأخيرة وفي إجراءات التقديم للمحاكمة كانت منصفة ولم تتحيز ضد أي فئة، ونتوقع من جميع الزعماء في كوسوفو وفي المنطقة أن يتعاونوا في الجهود الرامية إلى محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة. ونأسف للبيانات الأولية من رئيس الوزراء رجب التي انتقد فيها البعثة في حديثه عن السجناء السياسيين، ونرحب بندائه بإنهاء الاحتجاجات وبالتزامه الصريح بالعمل مع البعثة. وألاحظ أن الاعتقالات حظيت بدعم كبير في صفوف الكثير من الزعماء السياسيين والمثقفين في كوسوفو. فالبعض طالبوا زعماء كوسوفو بأن يتصرفوا بروح المسؤولية، عن طريق مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، لا عن طريق الرعاع في الشوارع. لقد شعرنا بالاطمئنان من هذه البيانات، التي تعبر عن التزام بعملية المعايير التي استهلها الممثل الخاص شتاينر، والتي تحظى بدعمنا القوي. أما بالنسبة للسيد إفانوفيتش، فإننا نثق بأنه سيلقى القبض عليه في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية والانتخابات، ما زال ينبغي عمل الكثير لتثبيت أركان مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو. على سبيل المثال، نحبذ أن نرى جمعية كوسوفو تجتمع في مواعيد محددة وتنأى بنفسها عن رد الفعل التلقائي على الأحداث التي تستأثر بعناوين الصحف. ويسرنا أن الأعمال التحضيرية للانتخابات تسير على ما يبدو حسب الخطة المرسومة، وأن علامات إيجابية بدأت تظهر على تنامي الدعم المتواصل في كوسوفو لحكومة ديمقراطية تمثل كل الطوائف. ويسعدنا أن ٧٢ حزبا أو كيانا سياسيا سجلت أسماءها لخوض الانتخابات البلدية في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر.

وبالنسبة للاجئين، نشعر بالاطمئنان أيضا من التقدم المتواصل في عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. إن توفير فرص حقيقية للعائدين، بالاقتران بحلول مستديمة للمستضعفين هؤلاء، عنصر ضروري للاستقرار البعيد الأمد. ومن سوء الحظ أننا نعرف تمام المعرفة أن هذا يستغرق وقتا طويلا. ونشعر بالقلق من الدعوات إلى العودة غير النظامية بأعداد هائلة لأنها تتسم باللامسؤولية وتسبب زعزعة الاستقرار. فهذه ليست طريقة الترويج لديمقراطية متعددة الطوائف في كوسوفو، وأتفق مع السيد العنابي اتفاقا تاما بأن هذا سيؤدي إلى نتائج عكسية وسيلحق الضرر بعملية العودة. إننا نحتاج إلى تحضيرات مدروسة وعمليات عودة مستديمة لخلق استقرار من النوع الذي أعرف يقينا أننا جميعا نريد أن نراه.

ومجمل القول، نعتقد أن التركيز في الأشهر القادمة ينبغي أن ينصب على إحراز تقدم بشأن المعايير، ومواصلة العمل الهام الذي تم تحقيقه في عمليات العودة ودعم مشاركة جميع الفئات في كوسوفو في الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي خصني بها.

السيد بالدييسو (كولومبيا) (تكلم بالأسبانية): وأنا أيضا أود أن أبدأ بالإعراب عن ترحيبنا بكم، السيد الوزير، في جلسة مجلس الأمن، خاصة ونحن نتناول موضوعا هاما في منطقتكم. وأود في هذا الإطار أن أقول إننا نقدر الاهتمام المستمر للسفير تفروف وكافة أعضاء وفده بكل المسائل الخاصة بمنطقة البلقان.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد العنابي على المعلومات التي قدمها. وعلى الرغم من وجود بعض التوتر، إلا أننا مسرورون بشكل عام للتطورات الإيجابية التي نراها

في كوسوفو. ومرة أخرى، نعيد التأكيد على دعمنا وتقديرنا لجهد الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، وموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

واسمحوا لي أن أعلق على بعض النقاط التي أثارها السيد العنابي. أولا، نؤكد مجددا، كما فعل آخرون مرارا اليوم، على الحاجة إلى تعزيز حكم القانون. والأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة بخصوص قيام البعثة بإلقاء القبض على بعض أعضاء في جيش تحرير كوسوفو وردود الفعل على تلك الاعتقالات أمر يثير القلق. وكانت مناشدة رئيس الجمعية داشي ورئيس الوزراء رخصبي للمجتمع المحلي بوقف هذه المظاهرات والانصياع لقرارات بعثة الأمم المتحدة مفيدة للغاية. والجدير ذكره أن رد الفعل الأولي على عمليات التوقيف كان سلبيا.

لكن لا بد أن يكون للبعثة والمؤسسات الجديدة الحق في إقامة الآليات الضرورية اللازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز حكم القانون، وهو الضمان الأساسي لتعزيز الديمقراطية في كوسوفو. وهنا نعيد التأكيد على أنه لا يوجد أمن بدون عدالة، وأنه بدون أمن لن يكون هناك أسس لإنشاء المجتمع المتعدد الأعراق. لذلك، نناشد البعثة أن تواصل عملها في ذلك الاتجاه، ونطلب من قيادة الإدارة دعم نشاطات البعثة بدون تسييس القضاء.

وثانيا، دعوني أنتقل إلى مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. يسرنا أن نعلم أن عدد العائدين يتزايد في إطار سياسة البعثة بتشجيع الأفراد على العودة بدلا من تشجيع العودة الجماعية. فلا بد من أن يستطيع الناس العودة إلى ديارهم في كوسوفو مع ضمان توفر الأمن وحرية الحركة اللازمة لتمكينهم من استئناف حياقم البناءة. وفي ذلك الصدد، ندعو طائفة الصرب إلى التفكير مليا في فكرة القيام بمسيرة احتجاج إلى حدود كوسوفو - صربيا لممارسة الضغط لصالح عودة اللاجئين الجماعية. ولا بد من الأخذ في الحسبان أمن وسلامة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وتشجيع سياسات للعودة تضمن السلامة الشخصية للعائدين، مثلما تفعل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

وكولومبيا تعلق دائما أهمية كبيرة على الجهد المشترك والتعاون والحوار بين البعثة وبلغراد، ونطالب قيادة بلغراد مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل نهائي لمشكلة ميتروفيتشا. فهناك ضرورة أساسية لوضع نهاية للهياكل الموازية في المنطقة من أجل كفالة إنشاء مؤسسات ديمقراطية تضمن حكم القانون.

وأخيرا، أود أن أرحب بالتقدم المحرز في تنظيم الانتخابات المحلية. ويسرنا أن عدد المرشحين قد ازداد، ولا سيما بين من يمثلون الأقليات. وينبغي أن نتطلع جميعا إلى حملة شفافة تؤدي إلى نتائج إيجابية من حيث تعزيز الديمقراطية. وكذلك نحن ندعم جهود بعثة الأمم المتحدة لتيسير مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات التي ستجرى في يوغوسلافيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلادي وإليّ شخصيا وخاصة إلى السفير تفروف.

السيد وهبه (الجمهورية العربية السورية): يود وفدي بداية أن يتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويسرنا رؤيتكم، السيد وزير خارجية بلغاريا، تترأسون هذه الجلسة الهامة. وبذات الوقت نتوجه بالشكر إلى سعادة السفير تفروف على اهتمامه بعقد هذه الجلسة، لا سيما وأن بلغاريا بلدكم الموقر هي في قلب منطقة البلقان وتولي اهتماما للأزمات في تلك المنطقة.

كما يعرب وفدي عن شكره للسيد جون نيغروبونتي، المندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء وفده على رئاستهم الناجحة والهادئة للمجلس خلال الشهر المنصرم.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد هادي العنابي، وكيل الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفصلة التي قدمها لنا هذا الصباح حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو.

نرى أن الاعتقالات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مؤخرا، والتي تحدث عنها السيد العنابي مطولا، كانت ضد أفراد يشتبه بأنهم ارتكبوا جرائم خطيرة، وهي ليست ضد أية مجموعة أو منظمة ينتمي إليها هؤلاء الأفراد،كما استمعنا. ونؤكد في هذا الصدد على أن بعثة الأمم المتحدة تعمل وفقا للولاية المنوطة بها بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي خولها بإرساء قواعد القانون. إذ لم تقتصر ولايتها على تفويض مجلس الأمن والمجتمع الدولي لها، ولكن جاءت من واقع مطالبة سكان كوسوفو بالقيام أيضا بهذا العمل. إن هذه الاعتقالات جاءت نتيجة لتحقيقات مطولة ومعقدة منذ مطلع عام ١٩٩٩ قامت بها شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

بالإضافة إلى ذلك، إن عمل هذه البعثة خلال السنوات الماضية يؤكد حرصها على بناء المؤسسات الديمقراطية وإقامة مجتمع مستقر في كوسوفو، وحماية حقوق الأقليات في كوسوفو في إطار الشرعية الدولية والتعاون مع الأطراف المعنية. ولا بد هنا من الإشارة إلى أننا نتطلع إلى إجراء الانتخابات المقبلة في كوسوفو بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر القادم، وكلنا أمل أن تكون هذه الانتخابات ديمقراطية وتمثل كافة الطوائف والأعراق والأقليات الموجودة على الساحة في كوسوفو بصورة متوازنة. وبما يساعد على تحقيق الاستقرار في كوسوفو. ومما يؤدي بالنتيجة إلى وضع أسس سليمة لبنية اقتصادية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الكوسوفي.

في المحصلة، إننا ندعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بقيادة السيد شتاينر، وبالتالي ندعم مبدأ سيطرة وترسيخ حكم القانون العادل في كوسوفو بما ينطبق والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعبر عن أملنا بأن تولى مسألة عودة الأقليات الأهمية الكبرى التي تساعد على استقرار الأوضاع في كوسوفو، وتساعد على إنقاذ المجتمع هناك نتيجة تعقد الوضع الاجتماعي وتباين الأعراق في كوسوفو. وهذا يعني إنقاذ المجتمع من الأعمال التي تمزقه وتجنيب المجتمع آفة التطرف التي تهدف بدرجة رئيسية إلى تمزيقه. وهذا بالتالي يستدعي حماية المعابر التي تحدث عنها السيد العنابي لتمكين عودة المشردين وإبعاد المتطرفين وزيادة عدد العائدين مع الترحيب بالزيادة التي حصلت مؤخرا.

إننا نرحب باقتراح السيد شتاينر والذي ذكره للتو السفير تفروف بزيارة المجلس ميدانيا في تشرين الثاني/نوفمبر للاطلاع عن كثب على الواقع والتطورات والتعرف على المشاكل السائدة هناك، وتكون هذه الزيارة بذات الوقت دعما حقيقيا لمهام بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ، وإلى بلدي، وإلى سفير بلدي هنا في نيويورك.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي، في نيويورك وأن أشيد بكم على عقد

هذه الجلسة وترؤسها بنفسكم. وإنني أهنئ بلغاريا على تبوئها رئاسة المجلس.

وأود أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية ومن خلاله الممثل الخاص شتاينر وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الجهود التي بذلوها من أجل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بما في ذلك وضع المعايير.

إننا نؤيد كامل التأييد بصفة خاصة جهود السيد شتاينر لإرساء حكم القانون في كوسوفو والسياسة العازمة التي تتبعها البعثة عندما يتعلق الأمر بإلقاء القبض على أفراد يشتبه في ارتكابهم أنشطة إجرامية، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو السياسي. وهذه المهام منصوص عليها بوضوح في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا يمكن بناء مجتمع قائم على حكم القانون إلا بتقديم المجرمين إلى العدالة.

وتشدد النرويج بقوة على وجوب أن يؤيد الزعماء السياسيون في كوسوفو تأييدا كاملا جهود بعثة الأمم المتحدة لإنفاذ حكم القانون في كوسوفو. والمزاعم ضد البعثة بأن ثمة حوافز سياسية وراء عمليات إلقاء القبض غير مقبولة تماما، وكذلك التحريض على عدم التعاون مع البعثة وأي هجوم على موظفي الأمم المتحدة وقوة كوسوفو. ونلاحظ أن رئيس الوزراء ورئيس المجلس لطفا من بيانات سابقة تنتقد عمليات إلقاء القبض التي تقوم بها البعثة، ونحثهما كما نحث زعماء ألبان كوسوفو الآخرين على العمل مع البعثة وقوة كوسوفو لتعزيز حكم القانون، فضلا عن توفير الظروف الملائمة للعائدين.

وتشعر حكومتي بالقلق إزاء الوضع المالي لمديرية الإسكان والأملاك. فتنظيم حقوق الملكية شرط مسبق للعائدين وللاستثمارات الاقتصادية، وهما مهمتان تتصفان بالأولوية لدى البعثة. وترحب النرويج بزيادة تأكيد الممثل الخاص على عودة المشردين. وفي الوقت نفسه، نشجع إيلاء مزيد من الاهتمام والموارد للمديرية بغية زيادة الكفاءة لديها وتصريف الأعمال. ونناشد كذلك الدول المانحة توفير المزيد من الموارد للمديرية. ومن شأن ذلك أن يساعد في إيجاد حلول مستدامة لآلاف المشردين في الداخل الذين يعيشون حاليا في ظل ظروف قاسية وغير قادرين على العودة إلى ديارهم. ولقد أسهمت النرويج بمبلغ ٠٠٠ ٣٧٥ يورو، وهي الآن في صدد إعارة خمسة محامين للمؤسسة.

ونحن نفهم أن عددا كبيرا من الشقق التي تخص مشردي صرب كوسوفو وغيرهم من الأقليات يشغلها بصورة غير قانونية مقيمون آخرون من كوسوفو. وهذا تحد رئيسي لحكم القانون وعودة المشردين في الداخل.

وترحب النرويج بالتقدم المحرز في الاستعدادات للانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر، ويتوقع المشاركة الواسعة فيها من جميع المجتمعات المحلية في كوسوفو. وهذا الانتخاب سيكون الانتخاب الديمقراطي الثالث الذي يجري في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٠. وتبين التجربة السابقة أن تنفيذ نتائج الانتخابات يشكل تحديا. فالانتخابات هي أكثر من ممارسة تقنية. فعلى الممثلين المنتخبين والإدارات المحلية أن يضطلعوا بمسؤولياتهم وأن يخضعوا للمساءلة ويركزوا على المهام الموكولة إليهم.

وعلى الصعيد البلدي، ينطوي ذلك أولا وقبل كل شيء على إيصال الخدمات العامة إلى المجتمعات المحلية. ويجب تخصيص الموارد بطريقة شفافة. وعلى المؤسسات المؤقتة أن تعزز المجتمع المدني وحقوق الإنسان؛ وهذه أيضا مسؤولية المجالس البلدية وإداراتها. وأقل ما يكون أن يتمثل أبناء الأقليات العرقية والنساء تمثيلا مناسبا في الحكومات المحلية، والمشاركة على نحو مفيد كموظفين مدنيين. ولا يمكن تطبيق معايير الممثل الخاص بشأن إنشاء مؤسسات

فعالـة وتمثيليـة وعاملـة في جميـع أنحـاء كوسـوفو إلا بهـذه الطريقة.

الرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر ممثـل النـرويج على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يشرفنا، سيدي وزيـر الشـؤون الخارجيـة في بلغاريـا، أنكـم تحضرون هـذه الجلسـة وتترأسونها. إن وجودكـم يؤكـد على الأهمية التي يوليها بلدكم لمشاركته في مجلس الأمن.

وأود أيضـا أن أشـكر السـيد العنـابي، الأمـين العـام المساعد لعمليات حفظ السلام، على المعلومـات الـتي وفرهـا لنا عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إن إقليم كوسوفو لا يزال يشكل تهديدا للمجتمـع الـدولي، رغـم الجـهد السياسـي والاقتصـادي الهـائل الـذي صرف هناك. والكلام على كوسوفو هو كلام على مشروع لإحلال السلام الذي أجهضتـه في بعـض الأحيـان أحـداث أعادت الصراع إلى حيث بدأ منه.

وفـد بـلادي يؤيـد فكـرة وجـود كوسـوفو بـدون انقسـامات عرقيـة. ومـع ذلـك، لم تتوقـف الاعتـداءات بـين المجموعات السكانية. فاللاجئون من أصل صربي الذين قرروا العودة إلى ديارهم يواجهون بيئة اجتماعية معادية، كما بينته قضية ستوبيلج.

ومما يبعث على الارتياح أن نعلم بعودة ما يقرب من ١٠٠٠ لاجئ إلى كوسوفو في النصف الأول من هذا العام. بيـد أن مجمـوع العـائدين لم يبلـغ ٤٥٠٠ شـخص منـذ عـام ٢٠٠٠. ولـذا فإننـا نعـرب عـن الأمـل في أن يـهيئ برنـامج العودة المستدامة ظروفاً أفضـل للاجئين العـائدين إلى ديـارهـم في السنين القادمة، ومن ثم يزيد من عددهم.

وترى المكسيك أنه لا بد من فرض سيادة القانون في كوسوفو لضمـان الاحـترام الكـامل لحقـوق الإنسـان. بيـد أن التطورات التي وقعت مؤخراً فيما يتعلق باعتقال أشـخاص من أصـول ألبانيـة وصربيـة تحملنـا علـى الاعتقـاد بأننـا، رغـم الجـهود الـتي تبذلهـا بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة الانتقاليـة في كوسوفو والتي يبذلها المجتمع الدولي، ما زلنا بعيدين عن اليوم الـذي يتمتـع فيـه أبنـاء كوسـوفو دون تمييـز بالثقـة الكاملـة في مؤسساتهم. وقد أسفنا بصفـة خاصـة لـرد الفعـل الـذي صـدر عـن الحكومـة المؤقتـة، الـتي تشـككت في مشـروعية هـذه الأعمال.

وإذ تؤكـد المكسـيك مجـدداً دعمـها للبعثـة ولقـوة كوسـوفو، فإنهـا تعـرب عـن اقتناعـها بـأن كـل مـن يتعـين محاكمتـهم لارتكـابهم أعمـالاً إجراميـة لابـد أن يمثلـوا أمـام المحاكم دون تمييز عن الآخرين ومع توفير الضمانات القانونية لهم.

ويـرى وفـدي أن البيانـات المؤسفة والأفعـال المتسـمة بالتعصب من شأنها أن تغذي جذوة الانقسامات غير المتعقلة والمستعصية على التوفيق بين صفـوف مواطني هـذه المقاطعة. وليـس هـذا بـالوقت المناسـب لزيـادة حـدة الانقسـامات. بـل على النقيـض مـن ذلـك، في غضـون أسـابيع قليلـة سـتجري الانتخابـات البلديـة في كوسـوفو، وستتاح لأهلها مـرة ثانيـة الفرصة للإعراب بشكل سلمي عن إرادتهم الديمقراطية.

وتشكل الديمقراطية وسيادة القانون المفهومين اللذين يكمـل كـل منـهما الآخـر ويدعمـه في الممارسـة السياسـية. وفيما يتعلق بسيادة القانون، مـا زال هنـاك الكثـير الـذي يلـزم عمله في كوسوفو، ولا سيما من حيـث إقامـة العـدل. فكثـير من المشاكل التي تواجه كوسوفو يمكن التغلب عليها بالدعم الـذي يوفـره نظـام قضـائي يوثـق بـه. ويجـب أن يبـذل المجتمـع

الدولي جهداً لتحسين عملية إقرار العدالة في المقاطعة دون الانسياق لإغراء تعيين عدد أكبر من القضاة الدوليين.

فكل أهل كوسوفو والمجتمع الدولي مسؤولون عن مستقبل هذه المقاطعة. وتعرب كثير من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني عن دعمها لكوسوفو يوماً بعد يوم، غير أن هذا المجتمع الدولي ذاته يود أن يشهد مزيداً من التسامح العرقي، ومزيداً من تعزيز الديمقراطية، وبسطاً لسيادة القانون الذي يمكن في ظله أن تحظى حقوق الإنسان بالاحترام الكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهتها لبلغاريا ولشخصي.

السيد زهانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أرحب بكم يا معالي وزير خارجية بلغاريا بيننا اليوم لتترأسوا هذا الاجتماع. كما أود أن أوجه الشكر للسيد العنابي مساعد الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها.

منذ آخر اجتماع كرسه مجلس الأمن لمسألة كوسوفو طرأت تغيرات كبيرة على الحالة هناك. وبعض هذه التغيرات مشجع ولكن بعضها للأسف يثير القلق. فاعتقال الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو من المشتبه في ارتكابهم جرائم يساعد على إقرار العدالة في كوسوفو. ونحن ندعم الجهود التي تبذلها البعثة وقوة كوسوفو في هذا الصدد. ونأمل في الوقت ذاته أن تكثف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحقيقاتها حتى تقدم جميع مرتكبي الجرائم للعدالة من أجل إرساء أساس صلب يقوم على سيادة القانون في كوسوفو.

ويدين وفد الصين جميع محاولات الاعتداء على موظفي الأمم المتحدة، ويناشد جميع الأطراف المعنية أن تتخذ كل التدابير الضرورية لتأمين سلامتهم. ويشعر الوفد الصيني دائماً بالقلق إزاء عودة اللاجئين والمشردين. فقد لاحظنا أن التطورات التي وقعت مؤخراً قد أعاقت عودة بعض الأقليات العرقية. ونرجو أن تنظر البعثة في هذا الأمر الهام وتتخذ التدابير الفعالة لتهيئة بيئة تسمح بعودة اللاجئين، ومناخ للانتخابات البلدية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلدي.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب بكم يا سيدي الرئيس ويا معالي الوزير في نيويورك. ويسرني كثيراً أن أراكم تترأسون اجتماع المجلس اليوم، وهو اجتماع قدم لنا هادي العنابي فيه جرياً على عادته إحاطة مفيدة للغاية وقاطعة.

وبما أن ممثل الدانمرك سيتكلم فيما بعد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سأقصر حديثي على نقطتين أو ثلاث من النقاط الرئيسية مثلما فعل ممثل فرنسا السفير دوتريو في وقت سابق.

وأود أن أوضح في البداية أن المملكة المتحدة مستمرة في تأييدها لنهج الممثل الخاص ستاينر، المتمثل في وضع المعايير قبل تحديد المركز، أي، في الاستعمال الدارج، نهج تحديد المعايير الأساسية. وستتمثل التحديات الرئيسية خلال الشهور القادمة في توطيد سيادة القانون – وأعتقد أن السيد العنابي كان محقاً تماماً في التركيز على هذا الجانب في بيانه – وفي التقدم الاقتصادي وتهيئة الظروف التي تكفل العودة المستدامة للمشردين داخلياً.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، فإننا نرحب، شأننا شأن الآخرين حول هذه الطاولة، بعمليات الاعتقال البارزة التي قامت بها الشرطة التابعة للبعثة وقوة كيفور مؤخراً. ولم يكن رد فعل مؤسسات كوسوفو على اعتقال الأعضاء

السابقين في جيش تحرير كوسوفو مفيداً، وقد ذكرنا ذلك علانية. ونؤيد أيضاً، شأننا شأن الآخرين، القبض على السيد ميلان إيفانوفيتش في نهاية المطاف، وندعو السلطات في بلغراد لألا تبخل بالمعلومات الموجودة لديها عن مكانه. وكما قلنا مراراً في المجلس، تمثل العلاقات مع بلغراد عنصراً هاماً وأساسياً لنجاح البعثة في أداء أعمالها.

ونحن نرحب باستمرار تعاون السيد كوفيتش بخصوص كوسوفو. فهذا التعاون، والتعاون مع بلغراد، والبعثة والمؤسسات المؤقتة، أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وثمة حاجة إلى كفالة مزيد من التعاون بين بلغراد وبريشتينا، سعياً وراء إلقاء القبض على السيد إيفانوفيتش في نهاية المطاف. أما رسائل التأييد للسيد إيفانوفيتش الصادرة مؤخراً عن بلغراد فقد كانت غير متماشية مع ما ذكرته بلغراد عن دعمها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أما بالنسبة لعودة اللاجئين فإننا ندعم بشكل كامل نهج البعثة القائم على ضمان الحقوق إزاء عودة فرادى اللاجئين والمشردين داخلياً إلى كوسوفو. إذ يجب أن يقرر الأفراد بأنفسهم ما إذا كانوا سيعودون ومتى يعودون. فلا يجب أن تضر العودة الجماعية بحق الفرد في الاختيار. ونرى أن النداءات التي أطلقها مؤخراً صرب كوسوفو لسد منافذ العبور ما لم تكن العودة على نطاق واسع أمر غير مفيد على أقل تقدير.

وختاماً، هناك الاقتصاد، وهو الذي سيشكل أساساً رئيسياً لازدهار كوسوفو في المستقبل.

إننا نؤيد الخطط الرامية إلى الخصخصة كعامل مساعد لتشجيع الاستثمار في كوسوفو. ونتمنى أن يُعين مدير جديد على الفور لوكالة كوسوفو الاستئمانية لكي تخطو الخصخصة خطوات إلى الأمام.

في الختام أود أن أحث على إصدار أنظمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حول الملكية في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبر أولا عن سعادتنا برؤيتكم، السيد الوزير، تترأسون مداولات المجلس اليوم حول هذا الموضوع الهام جدا. وأود أيضا أن أشكر السيد الهادي العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا.

لقد مر الآن ما يزيد على أربع سنوات منذ اعتماد القرار الهام ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتطبيق أحكام هذا القرار. ومنذ ذلك الوقت ما فتئ موظفو البعثة يعملون دون هوادة وأحيانا في ظروف صعبة لإنجاز واجباتهم. ومن أسف أن البعثة تعرضت للانتقاد من قبل جمعية كوسوفو مؤخرا. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) فوض البعثة بشكل خاص العمل على إحلال السلام وإرساء حكم القانون في كوسوفو. ولذلك فإن أية اعتقالات قامت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو يجب ألا يُفهم أن وراءها دوافع سياسية، ولكن كجزء فعّال في ممارسة البعثة لواجباتها من خلال السلطة التي فوضها إياها المجلس.

إن موريشيوس تؤيد تماما بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وهي على ثقة تامة من أن جميع المشتبه بهم الذين اعتقلتهم البعثة سوف تكون لديهم الفرصة في محاكمة عادلة وموضوعية في أقرب وقت. وندعو أهالي كوسوفو أن تكون لديهم الثقة الكاملة بالبعثة والتعاون معها لإحلال السلام والاستقرار في الإقليم لصالح جميع الكوسوفيين دون تفرقة. ونشجع حكومة كوسوفو على أن

تستمر في تعاونها الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو وخاصة في مكافحتها الجريمة المنظمة وفي الكشف عن مرتكبي الأعمال الإجرامية الأخرى. ونؤيد أيضا البعثة في جهودها لمنع المزيد من التصعيد في أحداث الشهر الماضي وأن تدعم حكم القانون كما نص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد تقرر عقد الانتخابات البلدية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وأن المشاركة الواسعة لجميع الكوسوفيين مهمة لضمان انتخابات حرة وعادلة وديمقراطية. وندعو جميع الكوسوفيين وخاصة مجموعة الأقلية الصربية للمشاركة تماما في العملية لضمان تمثيلهم في جميع جوانب اتخاذ القرار في حكومة كوسوفو. ومن المهم أيضا للقادة السياسيين أن يحجموا خلال حملاتهم الانتخابية عن إصدار بيانات عامة من شأنها أن تزعزع الاستقرار في الإقليم. ويلاحظ وفدي مع الارتياح أن التحضيرات للانتخابات تسير في مسارها ونرحب بالمصادقة على اشتراك الأحزاب الصربية في الانتخابات المقبلة هذه.

ومن المهم بنفس القدر أن نضمن النجاح التام لهذه الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد ندعو سلطات بلغراد إلى أن تستعمل كامل نفوذها على الصرب وغيرهم من مجتمعات الأقليات لكي تتم مشاركتهم بأعداد كبيرة خلال الانتخابات المقبلة.

وحول موضوع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا نرحب بالخطوات المختلفة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتشجيع عودتهم. ورغم أن عملية العودة كانت بطيئة نسبيا، نرجو في المستقبل، مع الانتهاء من المشاريع المختلفة الجارية وتوافر تسهيلات أخرى، أن يزيد عدد العائدين بشكل ملحوظ.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في كوسوفو فقد لاحظنا تطورات إيجابية خاصة في الخطط الرامية إلى الخصخصة وما إلى ذلك ونشجع المجتمع المانح على الاستمرار في مساهمته لكي يعزز اقتصاد كوسوفو.

في الختام أود أن أعبر عن تقدير وفدي لرئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الممثل الخاص للأمين العام شتاينر، وفريقه على العمل الجيد الذي يضطلعون به للوفاء بولايتهم بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أيرلندا بكم، السيد الوزير، في مجلس الأمن وتهنئ بلغاريا على توليها رئاسة المجلس خلال ما سيكون شهرا حافلا بالتأكيد.

نحن شاكرون جدا لوكيل الأمين العام الهادي العنابي على إحاطته الإعلامية الوافية والمفصلة، كما هو الحال دائما.

إن أيرلندا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك، كما هو الحال مع ممثلي فرنسا وبريطانيا، سوف أحصر ملاحظاتي ببعض المواضيع التي تهم وفدي بشكل خاص.

أولا، من المهم أن نشدد مجددا على تأييدنا الكامل للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذها للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويشمل هذا مبادرة محاربة الجريمة. إن الاتهامات الموجهة ضد البعثة وقوة كوسوفو بعد اعتقال عدة مشبوهين اتهامات لا أساس لها ولا تساعد إلا في زرع الريبة والشك. إن هدف المجلس الراسخ والمتفق عليه ما زال تحقيق مجتمع في كوسوفو مبني على حكم القانون. وينبغي للممثل الخاص والبعثة أن يستمرا في

تطبيق القانون بصرف النظر عن الانتماء العرقي والوطني والسياسي للمتهمين. وعلى القادة السياسيين الكوسوفيين تأييد البعثة وقوة كوسوفو في الاضطلاع بمسؤولياتهما، وألا يستغلوا المخاوف التي لا مبرر لها أو يشجعوا عليها. وفي الوقت نفسه نرحب بالطريقة التي هدأت فيها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو الحالة، ونرحب بالبيانات المساعدة التي أدلى بها مؤخرا قادة كوسوفو الألبان.

ثانيا، إن بناء المؤسسات الديمقراطية حيوي للانتقال في كوسوفو إلى مجتمع متعدد الأعراق فعال تماما أكثر من حيويته بالنسبة إلى أي مكان آخر. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا المؤسسات المؤقتة في إنشاء أعمال ملموسة من شأنها أن تتوافق مع المعايير التي وضعها الممثل الخاص. ومن المهم لجمعية كوسوفو أن تبقى منخرطة تماما لكي يتسنى تحقيق هدف الملكية المحلية في العملية.

ثالثا، الأقليات في كوسوفو ينبغي لا أن تقبل فحسب، بل أن يتم دمجها بالمجتمع تماما. إن الصرب وغيرهم من أبناء الأقليات العائدة إلى كوسوفو يجب أن يعودوا وهم يعلمون أنهم سيعيشون هناك تحت ظروف طبيعية وآمنة. وأن تؤخذ شواغلهم وآراؤهم بعين الاعتبار. يجب أن تكون كوسوفو لجميع مواطنيها. ولذلك تشعر أيرلندا بالاطمئنان من تحسن الحالة الأمنية لدى الأقليات من خلال تمثيلها المتزايد في الشرطة والقضاء، ومؤخرا من خلال الكيانات السياسية التي تم التصديق عليها، ومن خلال عدد الناخبين المسجلين في الانتخابات البلدية.

إن جميع المنظمات بما فيها المنظمات خارج كوسوفو المعنية بالأشخاص المشردين داخليا يجب أن تعمل بشكل بنّاء وأن تحاول تسهيل عودة أكبر عدد ممكن من العائدين. وهناك حاجة دائمة لجميع القادة السياسيين لتطوير حوار موسع بين مختلف الفئات. وهذا مهم على وجه الخصوص لكي يتمكنوا من تمثيل جمهورهم بشكل فعال والتحضير للانتخابات البلدية.

إن التقدم في هذه المسألة مرتبط طبعا بتنمية الحوار مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرحب بالطبيعة المتحسنة لاجتماعات فريق العمل الرفيع المستوى، وبحقيقة أن تسجيل الناخبين للانتخابات البلدية يشهد على علاقة إيجابية مع سلطات بلغراد. إن هذا التعاون في هذا المجال وغيره مرحب فيه على وجه التأكيد. ومن الأهمية بمكان الآن أن يجري تفكيك الهياكل المتوازية فورا، وخصوصا هياكل الأمن المتوازية في ميتروفيتشا.

رابعا، تؤيد أيرلندا بشدة جهود الممثل الخاص شتاينر لتركيز انتباه جمعية كوسوفو على مجالات واسعة من المواضيع التي تهمها، بما في ذلك الصحة والتعليم. وقد رأينا جميعا تقارير جديدة عن نقص في مرافق الصحة العقلية في كوسوفو. وأنا على ثقة بأننا جميعا نتفق على وجوب إعطاء أهمية أكبر لهذا الموضوع الهام وأن توفر الموارد اللازمة. وهذا باعتقادي واجب وليس خيارا.

خامسا، من الواضح أن التقدم الاقتصادي سيكون عنصرا حيويا في تشجيع عودات دائمة إلى كوسوفو فضلا عن تهيئة الظروف لشعور المستثمرين بثقة حقيقية، وفي النهاية لإيجاد مجتمع مستقر. إن التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة للحكومة الذاتية سوف يكون مهما بشكل خاص لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وأخيرا، ما زلنا نعتقد أن مستقبل كوسوفو يكمن في الانتماء إلى أوروبا. ويجب على قادتها أن يعملوا على بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي متعدد الأعراق حتى يضمنوا تقدم كوسوفو نحو الاندماج في أوروبا. إن ايرلندا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، سوف تواصل دعم هذا الإدماج والتعاون

الإقليمي من خلال اتفاق الاستقرار وعملية الاستقرار والمشاركة، وكذلك من خلال عملنا الثنائي مع المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على كلماته الرقيقة الموجه إلى بلادي.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بكم السيد الوزير، وأؤكد لكم على تعاوننا معكم خلال رئاسة بلادكم للمجلس. أود أيضا أن أشكر السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على المعلومات القيمة التي قدمها إلينا منذ قليل.

إن البحث العادي لموضوع كوسوفو ينبع من اهتمام المجلس بضرورة ضمان التنفيذ الفعّال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويرحب وفدي بالتقدم الكبير الذي أحرز منذ بداية هذا العام في مجالات معينة، والذي يستحق التنويه به.

على الصعيد السياسي، تشمل تلك العملية إنشاء المؤسسات الديمقراطية، بالإضافة إلى تشكيل حكومة متعددة الأعراق، ومبدأ التسامح فيما بين الألبان والتحسن في العلاقات بين كوسوفو من ناحية، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من ناحية أخرى.

وفي المجال الأمني، تشمل الإنجازات التكوين المتعدد الأعراق المتزايد لقوات الحماية في كوسوفو، وبرنامج جمع الأسلحة والذخائر التي يحتفظ بها بعض سكان كوسوفو بطريقة غير قانونية.

وعلى الصعيد القضائي، استمرار التعاون بين السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسلطات المؤقتة في الإقليم، ونقل المحتجزين الألبان من صربيا إلى كوسوفو وقيام الدائرة القانونية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدراسة القضايا القانونية لأغلبية المحتجزين الباقين.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، تشمل الإنجازات التسوية التدريجية لمسألة المفقودين والمحتجزين والأشخاص الذين أعيد توطينهم، وكذلك تعيين بعثة الأمم المتحدة لموظف مسؤول عن قضايا متعلقة بإعادة توطين وإعادة دمج الأقليات العرقية.

ويشعر وفدي بالاطمئنان للمعلومات التي قدمها السيد العنابي بالنسبة لمبادرات البعثة لبسط حكم القانون، والتحضير للانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر، وخلق الأحوال المناسبة لعودة وإعادة اندماج الأقليات. ويجب دعم تلك المبادرات. إن الجهود التي لا تكل التي يبذلها السيد شتاينر من أجل تعزيزها تستحق التقدير. ونحن ندين البيانات الافترائية والتحريضية التي استعملتها سلطات معينة في كوسوفو بعد إلقاء بعثة الأمم المتحدة القبض في آب/أغسطس الماضي على بعض الأفراد في جهودها لإنفاذ القانون.

في الختام، نعتقد أن الأمر متروك الآن لكل أصحاب المصلحة في عملية تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لمضاعفة جهودهم لحسم المشاكل المتبقية والانتهاء من هذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على عرضه الكريم بالتعاون.

الآن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

بلغاريا، كعضو في المستقبل في الاتحاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية التي تهم بلادي بشكل خاص.

إن ترؤس مجلس الأمن في جلسة مفتوحة حول كوسوفو أمر هام لبلغاريا. فالحالة في الإقليم لا تزال تؤثر تأثيرا كبيرا على كل منطقة جنوب شرقي أوروبا. ونحن، شأننا شأن الوفود الأخرى، مقتنعون بأن زيارة المجلس لكوسوفو وللمنطقة سوف تكون مفيدة بالنسبة للتطورات السياسية.

وعشية الانتخابات البلدية في كوسوفو، فإن بلغاريا على ثقة بأن عملية بناء المؤسسات الديمقراطية وإقامة حكم القانون وتعزيز الأمن بصفة عامة والانتعاش الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان، بدأت تصبح بشكل تدريجي جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية في الإقليم. وتؤيد بلادي بشدة جهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، وجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في إعادة الحياة في كوسوفو إلى طبيعتها.

إن الأمم المتحدة تؤدي دورا مركزيا في الإقليم، دورا حدده بوضوح قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نعتبر وجود بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في كوسوفو عاملا أساسيا يوفر بيئة مواتية لانتقالها وتحولها إلى الديمقراطية.

إن التقدم المحرز في بناء مؤسسات مؤقتة متعددة الأعراق للحكم الذاتي في كوسوفو في الإطار الدستوري جدير بالملاحظة. وفي الوقت نفسه نعتبر محاولات المتطرفين الطعن في سيادة ولاية الأمم المتحدة في الإقليم أو تقويضها محاولات غير مسؤولة على الإطلاق وغير مقبولة.

وتود بلغاريا أن تؤكد من جديد تأييدها القوي للجهود المستمرة للسيد شتاينر لإقامة حكم القانون في كوسوفو من خلال سياسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو القائمة على عدم التسامح مع الجريمة والعنف. وتواصل بلغاريا التأكيد على ضرورة استكمال التحقيق في عملية الاغتيال في ١٩٩٩ للمواطن البلغاري الموظف في الأمم المتحدة السيد فالنتين كروموف، بسرعة ومعاقبة المسؤولين عنها.

وتحيي بلغاريا الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة على تصميمهما على تقديم المسؤولين عن أعمال العنف، بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية، إلى العدالة. فلا يمكن لحكم القانون أو التصالح فيما بين أهل كوسوفو في كافة المجتمعات المحلية أن يتحقق بدون السماح لسلطات إنفاذ القانون بتأدية واجباتها. ولهذا فإننا نشجب أعمال العنف الأخيرة ضد شرطة البعثة وقوة كوسوفو ونعتبرها تحديا غير مسؤول لسلطة الأمم المتحدة في الإقليم.

وتعتقد بلادي ويحدوها وطيد الأمل أن يقوم مستقبل كوسوفو على تعدد الأعراق. ولن يقبل المجتمع الدولي أي حل آخر. وبالتالي نحث مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة وسلطات بلغراد على العمل معا بروح تعاونية وإيجاد حل نهائي لمشكلة اللاجئين.

لقد اضطلعت بلغاريا، طوال العقد الماضي من العنف على حدودها الغربية، بدور أساسي في السعي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونبقى على التزامنا بذلك الدور في المستقبل. ولقد شاركت بلغاريا بأعداد كبيرة من الأفراد، ما يقارب من ١٠٠ شخص في قوة الشرطة المدنية، وبمفرزة تحت قيادة قوة كوسوفو. وتوفر بلادي أعدادا إضافية من الأفراد للانتخابات البلدية المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر تحت آلية المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسوف نواصل تقديم الدعم اللازم لعمليات حفظ السلام في منطقة غرب البلقان.

إن حكم القانون والحكم الديمقراطي لا يمكن أن يعملا في فراغ اقتصادي. فالاستقرار الاقتصادي في الإقليم، وهنا أتفق مع ما قاله الوفد البريطاني، والاستقرار الذي يضمنه استثمار كبير في البنية الأساسية - دعوني أسمي ذلك ثورة في البنية الأساسية – مطلوب كشرط مسبق للتنمية المستدامة والازدهار. إن تحسين الأحوال المعيشية العامة لكل أهل كوسوفو بصرف النظر عن جذورهم العرقية أمر واضح، ولكن عملية التئام جراح الماضي ستحتاج إلى وقت. وبالتالي، فإن المجتمع الدولي لا بد وأن يتبع نهجا واقعيا وبنّاء في إطار زمني محدد لتنمية كوسوفو وإعادة بنائها بعد فترة

الصراع. وبلغاريا مصممة على أن يكمن مستقبل كوسوفو في مستقبل أوروبا موحدة نتيجة عملية التكامل الأوروبي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد شاهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي بلغاريا رئاسة مجلس الأمن. إن رؤيتكم وأنتم تترأسون هذه الجلسة، سيدي وزير الخارجية، هي شهادة معبرة على الاهتمام الذي تتناول به بلغاريا، جارة يوغوسلافيا، مسألة ذات أهمية قصوى لمنطقتنا. كذلك أود أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة والمثيرة للاهتمام.

بعد سنوات عديدة وشاقة من الجهد من أجل وضع حد للصراعات في البلقان، لا يزال من الصعب تحقيق الاستقرار في بعض مناطق جنوب شرقي أوروبا. ومما لا شك فيه أن كوسوفو وميتوهيا سوف يكون لهما دور رئيسي في تحديد ما إذا كانت عملية تحقيق الاستقرار ستترسخ وتتقدم نحو الاندماج المعُجّل في أوروبا أم أنها ستتعطل في مستنقع من عدم الاستقرار الذي طال أمده. وتثبت الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية بوضوح تقلب الحالة في الإقليم.

ولا بد في الحقيقة أن نشير بقلق إلى أن الحالة الأمنية في الإقليم لا تزال خطيرة. ونحن نجد ضرورة لاسترعاء المجلس إلى التقرير المشترك الذي صدر مؤخرا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وخاصة إلى إعلانه بأنه على الرغم من التحسينات التدريجية في مجال الأمن إلا أن تكرار الهجمات البالغة العنف من حين إلى آخر يعزز انتشار الخوف بين الأقليات.

إننا نقدر وندعم جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل التعامل مع المشكلة والتقدم بنشاط أكبر نحو إرساء سيادة القانون. وفي هذا السياق، ترى يوغوسلافيا أنه من المهم جدا المحافظة على نهج يضمن تحقيق العدالة بدون تحيز وانتقائية، وليست بوصفها مهمة من مهام السياسة اليومية. والنهج الحاسم تجاه العنف ضد الأقليات، بما في ذلك البدء بمحاكمة الجرائم المرتكبة ضد أفراد الأقليات، له أهمية مماثلة في بناء مجتمع عادل في كوسوفو وميتوهيا، والذي هو هدفنا المشترك.

والسيطرة على الحدود هي جانب آخر هام من جوانب الأمن العام. فخلال آب/أغسطس احتجزت قوة كوسوفو عدة أشخاص حاولوا عبور الحدود مع مقدونيا وألبانيا بشكل غير قانوني. وتثبت هذه الحوادث، وكذلك بعض الحوادث الأخرى، أن هناك حاجة إلى جهود أكبر بكثير من أجل تأمين الحدود. ولهذا الأمر أهمية خاصة إذا أردنا منع تصدير العنف من كوسوفو وميتوهيا وزعزعة استقرار بلدان أخرى في المنطقة.

ومن الضروري أن نعلن حتى مرة أخرى أن تحسين الأمن يشكل أيضا الشرط المسبق الأساسي لعودة المشردين داخليا. ولقد قال أمين المظالم لكوسوفو وميتوهيا قبل مجرد بضعة أيام إن الهجوم الأخير على الصرب في غوراجديفاتش سيؤثر سلبا على العائدين. ونحن نتفق تماما مع هذا الرأي. ولقد تم الاستشهاد بعدة أرقام لعدد العائدين ولكن، إلى جانب الأرقام، القضية الجوهرية – وأنا أعيد صياغة قول الممثل الخاص مايكل شتاينر – هو ما إذا كانت العودة في الواقع خيارا حقيقيا على الإطلاق.

ومن الأشياء الأخرى أن العودة الحقيقية تعني عمليات عودة إلى جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا، بما في ذلك المناطق الحضرية. وفي الوقت الحاضر، كوسوفسكا متروفيتشا، المقسمة كما هي والتي يُنظر إليها عادة بوصفها مجرد مشكلة، تظل رغم ذلك المستوطنة الحضرية الوحيدة

المتعددة الأعراق. ومن الضروري للجهود المسؤولة المبذولة لتهدئة التوترات في تلك المدينة أن تقوم على الصبر والحذر. علاوة على ذلك، يجب أن تفتح ترتيبات إدارة المدينة آفاقاً للتعايش بين جميع طوائف المدينة. ونحن نرى بالتأكيد أن خيار العودة والإقامة يجب أن يكون واقعيا وقابلا للتطبيق ليس في كوسوفسكا متروفيتشا فحسب، بل وفي كل أرجاء الإقليم أيضا. وفي هذا الصدد، لا غنى عن إحراز تقدم في معالجة مسألة المفقودين. فبعد وصول الكيانات الدولية بثلاثة أعوام لا يزال مصير الآلاف من البشر مجهولا. لذلك نطالب بعثة الأمم المتحدة بمعالجة هذه القضية بطريقة قوية وفعالة.

كما أن لحماية التراث الثقافي واستعادته أهمية كبرى، خاصة وأن نطاق الدمار الذي لحق بآثار فريدة تاريخيا وثقافيا في الإقليم هائل وغير مقبول. وتظل هذه أيضا عقبة أمام التئام الجراح بعد الصراع. وتتوقع حكومتي من بعثة الأمم المتحدة أن تعالج هذه القضية تماماً وفق اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح والمبرمة في لاهاي عام ١٩٥٤. ويوغوسلافيا من ناحيتها مستعدة لتحمل قسطها من المسؤولية.

ومن المزمع إجراء انتخابات جديدة في كوسوفو وميتوهيا في نهاية الشهر القادم. ولقد أكدت حكومتي مراراً على أهمية مشاركة الصرب في كوسوفو وميتوهيا في هذه الانتخابات. ولكن مما لا شك فيه أن إقبالهم على الانتخابات سيتأثر بالسرعة والفعالية اللتين تتم بهما معالجة وحل مشاكلهم. ومن الضروري أيضا أن يبدأوا بالاقتناع بأن هناك مكاسب ملموسة سوف تُجنى من المشاركة في الحكم المحلي.

ومن الواضح تماما أن الاستقرار والمعايير الأوروبية للتسامح وتطبيع الحالة لا يزالان بعيدين جدا عن الواقع القائم في كوسوفو وميتوهيا. ولكي نحققهما يجب أن يعمل الإقليم على إنجاز الحد الأدنى على الأقل من المتطلبات التي تحددها المعايير التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام، وهي عملية لا يزال يتعين البدء بها. وهذه مسؤولية المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في المقام الأول. وفي الوقت نفسه، يجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة ممارسة السلطات المُفردة لها.

وما زال هناك الكثير مما يجب فعله في كل مجال قبل أن تبدأ المناقشات حول الوضع النهائي للإقليم. ونحن نقدر كثيرا حقيقة أن هذا الرأي هو السائد في مجلس الأمن. لذلك يمكن لأية تكهنات حول تحديد مواعيد نهائية للوجود الدولي أن تضر بالجهود الساعية إلى معالجة قضية كوسوفو وميتوهيا بمجملها. والسبيل الوحيد للتقدم هو من خلال التركيز على تنفيذ ولايات الكيانات الدولية كما ينص عليها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وكذلك على الامتثال الصارم للإطار الدستوري والوثيقة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على كلماته الطيبة والودية التي وجهها إلى بلدي وإليّ شخصيا.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود باسم الوفد الأوكراني أن أهنئكم، سيدي، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية، والتي تستهل شهر الرئاسة البلغارية لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتمنى للفريق البلغاري بأكمله كل النجاح في إنجاز مهامه ذات المسؤولية الكبيرة. كما نوجه شكرنا إلى الأمين العام المساعد العنابي على تقريره المرحلي الشامل عن الحالة في كوسوفو.

تعيد أوكرانيا التأكيد على دعمها لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعلى جهود الممثل الخاص مايكل شتاينر، الذي يساعد كوسوفو في هذه المرحلة، حسب عبارته هو، على النظر إلى الطريق، وليس إلى الأفق. والأفق في كوسوفو اليوم في الحقيقة ليس مرئيا، حتى لمن هم فائقو البراعة أو مستبصرون. فبدلا من رؤية الأفق، تواجه المنطقة ستارا من المشاكل.

هناك أهمية حيوية في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير قوية تستهدف تعزيز سيادة القانون في الإقليم. وللأسف، فإن التهم الجنائية والاعتقالات التي تمت مؤخراً لعدة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو للاشتباه في أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة تسببت في عدد من المظاهرات والاتهامات من جانب زعماء كوسوفو الذين زعموا أن لتلك الجهود دوافع سياسية. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢، والذي أقر بأن أعمال بعثة الأمم المتحدة تمت وفق عمليات قضائية ثابتة وبغض النظر عن أي انتماء عرقي أو سياسي للمشتبه فيهم. ونحن نرى أن التحقيقات الجنائية الشاملة ضد الجناة المزعومين، إلى جانب الجهود المبذولة لاحتواء شبكات الجريمة المنظمة، ينبغي أن تعزز المفهوم القائل إنه لا يمكن لأحد أن يعلو على القانون.

والقضية الأخرى الحاسمة لكوسوفو هي الاستعدادات للانتخابات التي سيتم إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. لقد لاحظنا أنه على الرغم من الانقسامات في الرأي فيما يتعلق بحالات إلقاء القبض المؤخرة، فقد طالب جميع قادة كوسوفو السياسيين بانتخابات شاملة تتم بأسلوب يتسم بالسلام والهدوء. وهذا النهج دليل على التغيرات الواضحة والإيجابية في الإقليم، وتشجع أوكرانيا جميع الطوائف على التصويت في الانتخابات فتضمن بذلك حقوقها وتحميها.

ومن العلامات التي نرحب بها أن جهود البعثة، بالتعاون الوثيق مع بلغراد، أدت إلى ارتفاع عدد العائدين. ولكن يبدو أن الأمر قدرا كبيرا من التناقض لأن البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعانيان، في هذا الوقت بالذات، من نقص شديد في الموارد. وفي هذا الصدد، نضم صوتنا لأصوات الوفود الأخرى التي ناشدت المانحين توفير الموارد المالية الضرورية للوجود العالمي في كوسوفو وتشجيع جميع الأطراف المعنية على تعزيز هذا العمل المهم. ونرى أنه ينبغي تقوية الجهود المتعلقة بالعودة بتطبيق سياسة منسقة تستهدف تيسير الحوار بين الأطراف في الإقليم.

ويؤيد وفدي تماماً التوصيات التي تقدمت بها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو. فمن خلال التدريب والتعليم والحملات الإعلامية، ينبغي ضمان أن تصبح التدابير التي تستهدف المصالحة والحوار بين الأعراق أمورا رئيسية لا هامشية في كوسوفو. ونرى أن هذا هو الأسلوب الوحيد الممكن لإرشاد مواطني كوسوفو في بناء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي.

إن بسط سيادة القانون، وضمان بيئة آمنة، والتنمية الاقتصادية والحوار بين الطوائف - تندرج كلها ضمن المهام الحيوية على جدول أعمال كوسوفو وتتطلب إجراءً فورياً من قادتها، وكذلك التعاون الوثيق مع بلغراد والدعم الدولي المتسق. وأوكرانيا على استعداد لمواصلة مشاركتها الفعالة في عمليات الاستقرار في كوسوفو وتعبر عن التزامها الشديد بالجهود الدولية الحالية لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الطيبة الموجهة إلى بلغاريا والفريق البلغاري هنا في الأمم المتحدة.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أولاً أود أن أشكرك شكراً جزيلاً سيدي على إعطائي فرصة إلقاء بيان أمام مجلس الأمن في هذه الجلسة. وفي نفس الوقت أود أن أضم صوتي لمتكلمين سبقوني بالكلام وأعربوا عن تقديرهم لأنك تترأس شخصياً هذه الجلسة، مما يشكل تأكيداً لنهج بلغاريا الفعال والأهمية التي تعلقها على المنطقة.

أود أيضاً أن أشكر السيد العنابي الأمين العام المساعد على الإحاطة الإعلامية المليئة بالمعلومات عن الوضع والأنشطة الحالية في كوسوفو لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. ومما سمعناه اليوم يتضح أن البعثة وقوة كوسوفو تحققان نتائج مهمة بالرغم من المشاكل الكبيرة التي تواجههما بصورة يومية وستظل تواجههما في المستقبل.

تعطي حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة دعمها الكامل للجهود التي تبذلها البعثة وقوة كوسوفو في كوسوفو والأنشطة التي تقومان بها والتي تستهدف إدخال تحسين أكبر على الوضع العام عن طريق العمل سوياً مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو، وضمان تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبناء مجتمع ديمقراطي يحترم جميع حقوق الإنسان والحريات. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي ينجزه الممثل الخاص شتاينر ودعمنا لتنفيذ سياسته للمعايير، والتي تتفق تماماً مع ما ذكره اليوم ممثل المملكة المتحدة والتي أطلق عليها نهج ”المعايير قبل الوضع“.

تلتزم جمهورية مقدونيا التزاماً تاماً بالتعاون مع البعثة وقوة كوسوفو في ضمان تنفيذ هذه الأهداف. وفي دورة عقدت قبل يومين قيّمت حكومة بلدي اتفاق التعاون بين شرطة البعثة ووزارة الداخلية في جمهورية مقدونيا وأيدته. وسيكون لإبرام هذا الاتفاق أهمية كبيرة في تعزيز وتطوير التعاون بين شرطة البعثة ووزارة الداخلية في مقدونيا من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص وغسل الأموال.

وفيما يتعلق بمسألة الحدود، عملت الحكومة المقدونية عن قرب مع البعثة بغية اتخاذ خطوات هامة تيسر تحركات المزارعين في منطقة الحدود وزراعة أراضيهم. وهذا التعاون ينطبق تماماً مع الاتفاق الذي توصل إليه بوريس تريكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا، والممثل الخاص شتاينر بهدف إيجاد حلول عملية لهذه المشاكل. ونتيجة لذلك، وافقنا على فتح نقطتين جديدتين لعبور الحدود - كما ورد في بيان الأمين العام المساعد، السيد العنابي- ووضعنا إجراءً مؤقتاً يطبق انتظاراً لانتهاء العملية الحالية لترسيم الحدود بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونرحب بالإجراء السريع والحاسم الذي اتخذه السيد شتاينر فيما يتعلق بإلقاء القبض مؤخرا على أفراد سابقين في جيش تحرير كوسوفو من جانب شرطة الأمم المتحدة في كوسوفو. وتعطي السلطات السياسية في جمهورية مقدونيا دعمها الكامل للبعثة وقوة كوسوفو في محاولاتهما لوضع حد لأنشطة الأشخاص والمنظمات في كوسوفو الذين يستخدمون العنف سعياً لتحقيق مآرب سياسية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو القومية أو السياسية، خاصة وأن جدول أعمالهم المتطرف لا يقتصر على كوسوفو. وفي هذا الصدد، نناشد جميع البلدان المجاورة اتخاذ موقف واضح ومحدد بشأن هذه القضية.

وقد أصبنا بخيبة أمل شديدة لأن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو تصدر بيانات تتعارض مع نوايا

البعثة وقوة كوسوفو في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو. ولا تؤدي هذه البيانات العامة سوى إلى تشتيت أذهان السلطات المحلية في مختلف أنحاء كوسوفو عن أهدافها الحقيقية ولا تسهم في استقرار كوسوفو الشامل أو تحقيق المعايير أو روح التعاون الإقليمي التي يجب أن تجمعنا كلنا سوياً وتقربنا من التكامل الأوروبي.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على الإسهامات القيمة التي قدمها مجلس الأمن في تعزيز أمن بلدي أثناء التغلب على الأزمة التي واجهتها جمهورية مقدونيا أثناء السنة الماضية. وفي هذا الصدد ، واعترافاً بسياسة الأمم المتحدة المتواصلة في اتخاذ إجراءات حاسمة ومتسقة لإزالة حالة انعدام الاستقرار ومنع الصراعات في المنطقة ولضمان السلام والأمن في جنوب شرقي أوروبا، أود اغتنام هذه الفرصة لأشير مرة أخرى إلى قراري مجلس الأمن ١٣٤٥ (٢٠٠١) و ١٣٧١ (٢٠٠١) وأيضاً إلى بياناته الرئاسية في ١٢ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ و ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠١ والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في هذا العمل.

وقبل أن أختتم بياني أود، سيدي، أن أتمنى لكم النجاح أثناء رئاسة بلغاريا لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على الكلمات الرقيقة التي وجهها ممثل هذا البلد الجار إلى بلغاريا.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي التالية: إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، كما أعربت عن تأييدها له البلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن بلدي رابطة التجارة الحرة الأوروبية العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين.

ولعلي أبدأ بتهنئتكم يا سيدي الوزير، كما فعل من سبقني من المتكلمين، على تولي بلغاريا رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر.

وأود أن أوجه الشكر للأمين العام المساعد العنابي على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها عن آخر التطورات التي وقعت في كوسوفو منذ اجتماع مجلس الأمن في ٣٠ تموز/يوليه. واسمحوا لي في البداية بأن أعرب أيضا عن ترحيبي بتعيين السيد فرانسسكو باستاغلي نائباً لرئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومسؤولا عن الإدارة المدنية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لمواصلة كوسوفو التحرك في الاتجاه الصحيح صوب التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرحب باستمرار إحراز التقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ونرى من الأمور المشجعة الأرقام الأخيرة عن عدد الكيانات السياسية التي تم التصديق عليها من جميع المجتمعات المحلية. ومن شأن إنشاء الائتلاف المتعدد الأعراق عقب الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً في جنوب صربيا أن يشكل حافزا للأطراف في كوسوفو.

بيد أننا في الوقت ذاته نشعر بقلق خطير إزاء الأحداث الأخيرة التي زادت من حالات التوتر السياسي في كوسوفو. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق بصفة خاصة لأن المظاهرات التي انطلقت للاحتجاج على اعتقال أعضاء جيش تحرير كوسوفو السابقين وغيرهم قد أدت إلى

مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وشرطة البعثة وقوة كوسوفو، ونجم عنها أعداد كبيرة من المصابين. كما نعرب عن استنكارنا للبيان الذي أصدرته حكومة كوسوفو والذي ينسب دوافع سياسية إلى الجهود الرامية لفرض سيادة القانون في كوسوفو.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها البعثة للحفاظ على النظام وتوطيد سيادة القانون في كوسوفو. وقد حدد مجلس الأمن سلطة البعثة في هذا الصدد بوضوح بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويثق الاتحاد الأوروبي بأن الاعتقالات التي تمت مؤخرا قد جرت وفقا للعملية القضائية الراسخة وأنه اضطُلع بها بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو الوطنية أو السياسية للمشتبه في أمرهم.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع السياسيين في كوسوفو إلى المساهمة في إيجاد مجتمع يحترم سيادة القانون ويؤدي الجهاز القضائي فيه وظائفه دون تدخل سياسي. فهذا شرط أساسي لإحراز التقدم في كوسوفو، فضلا عن توثيق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه الشديد إزاء الحوادث الأخيرة في منطقة بيك، حيث تعرضت الشرطة التابعة للبعثة وقوة كوسوفو لإطلاق النار من قِبل عدة مهاجمين في أثناء القيام بتوفير الحماية للمزارعين الصرب من أبناء كوسوفو. ويستنكر الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة وقوع هذه الحوادث في منطقة بالغة الأهمية لتنفيذ برنامج العودة إلى كوسوفو.

وينوه الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا في عملية العودة بمساعدة من البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونؤكد مجددا أهمية الاستمرار في العمل لتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لتقبل العائدين. ونشجع على زيادة التعاون بين البعثة والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو من أجل تهيئة الأوضاع اللازمة للإسراع بعملية العودة. ومن المهم في الوقت ذاته أن تتم حالات العودة على نحو منظم لكفالة استدامة هذه العملية.

وسأختتم كلمتي بالتشديد على أن الاتحاد الأوروبي ما زال على التزامه الكامل بدعم التنمية السلمية الطويلة الأمد في كوسوفو. ونحث جميع الأطراف على مواصلة العمل معا على نحو مسؤول صوب تحقيق هذا الهدف المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدعو الآن السيد العنابي للرد على الملاحظات، إن رغب في ذلك.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): لم تكن هناك أسئلة محددة موجهة إليّ، ولكن ما دام لي حق الكلام، فلعلي أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجلس على ما أعربوا عنه من الدعم للبعثة في جهودها المبذولة لكفالة تنفيذ ولايتها بصفة عامة ولإقرار سيادة القانون بصفة خاصة. وإني واثق من أن زملاءنا في البعثة سيقدرون هذا الدعم تقديرا عظيما في وقت نعكف فيه على التحضير للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في الشهر المقبل.

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس بتوجيه الشكر لكم على عقد هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.